كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري

"دراسة تحليلية"

إعـداد

د/ أماني محمد شريف عبد السلام

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة أسيوط

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد العاشر – أكتوبر ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة:

يعد الأمن القومي من أهم القضايا التي شغلت تفكير الأمم والحكومات على مر العصور، فتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصة على حماية أراضيها ومواردها وثرواتها ومصالحها العليا، وتحقيق أهدافها وغاياتها المرسومة، وحمايتها من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية التي تعرقل تنفيذ هذه الأهداف.

فالأمن القومي لأي دولة يعد ضرورة أساسية لتحقيق التنمية، وعنصراً لا غنى عنه لتحقيق تقدمها ورفاهيتها، وحماية مكتسباتها وإنجازاتها الحضارية، وإذا كان الأمن قد نشأ كضرورة اجتماعية لاستقرار المجتمع وحمايته، فإنه يعد وسيلة أيضا لحفظ كيان الدولة وسيادتها ومصالحها العليا، ، وعليه فإن الدولة التي يغيب عنها الأمن والاستقرار تفقد مقومات وجودها وسيادتها، وتعمها الفوضى وينهار نظامها الاجتماعي.

لذا تأتي صيانة الأمن القومي في مقدمة أولويات الأهداف القومية التي تسعى الدول لتحقيقها ، أيا كان حجمها أو درجة تقدمها، فتعرُّض الأمن القومي للخطر ينقص من سيادة الدولة وحقوقها وسلامة أراضيها ومواطنيها، مما يهدد كيانها ووجودها؛ لذا تحرص الدول على امتلاك القوة القادرة على تحقيق هذه الأهداف (ارناؤوط وضحاوي واحمد، ٢٠١١، ١٦٧).

وقد أدت التطورات على الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى حدوث تغيير كبير في مفهوم الأمن القومي، فلم يعد يُنظر إلى القوة العسكرية كمصدر وحيد للحفاظ على أمن الدولة وسيادتها كما كان في الماضي، بل أصبح يُنظر إلي الأمن القومي كقضية مجتمعية ذات أبعاد متعددة، ترتبط بكافة جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمادية والتنموية، ومن ثم فإن تحقيق الأمن القومي بهذا المفهوم الجديد، يتطلب ضرورة بناء القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية اللازمة، ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال التربية، فهي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن القومي (Elechi, 2014, 2).

وفي سياق تعزيز الأمن القومي المصري ، تقوم الجامعات، برسالتها ودورها التثقيفي والأمني، من خلال كلياتها ومعاهدها والمراكز البحثية فيها لرفع مستوى طلابها الفكري والثقافي من خلال تدريس مختلف المقررات والمواد العلمية والثقافية والوطنية بها، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أمن واستقرار المجتمع، فالمجتمع المتعلم الواعي الذي يتمتع بمستوى مرتفع من الأخلاق، والمثل العليا، والعلم النافع، قادر على مواجهة الجريمة، ومقاومة الانحراف، والحفاظ على أمنه القومي (الجحني، ٢٠٠٢، ١٠٢).

وفي ضوء ما سبق فإن الأمن القومي بكل أبعاده الخارجية والداخلية، والمادية والمعنوية المتعلقة بالحاضر والمستقبل لا يتحقق إلا إذا توافر العنصر البشري المؤهل والقادر على العمل من أجل تحقيقه، ومن هنا تبرز أهمية التعليم الجامعي بوصفه الطريق الأمثل والممثل لقمة الهرم التعليمي، والقادر على إعداد نوعية مؤهلة ومتميزة من القوى البشرية يمكنها الوفاء بمتطلبات التنمية والعمل على تحقيق الأمن القومي والمحافظة عليه والعيش في ظله.

ومع التغيرات التي شهدتها مصر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عقب ثورتي (٢٥يناير، و٣٠يونيو) يتعاظم دور التعليم الجامعي ويحتل مدخلاً أساسياً يعول عليه كثيراً في تحقيق التنمية القومية الشاملة للدولة، مما يجعل من تطوير أساليبه خياراً استراتيجياً لا بديل عنه للحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

مشكلة الدراسة

تواجه جمهورية مصر العربية عقب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، العديد من المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن القومي ، بعضها داخلي يتمثل في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية مثل الاختراق الفكري والثقافي الذي يمثله مجتمع ما بعد العولمة ، والتغير في منظومة القيم، وارتفاع معدل التضخم، وفقد الثقة في النخب السياسية، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب ، والبعض الآخر خارجي يتمثل في التهديدات والتحديات الإقليمية التي نتجت عقب ثورات الربيع العربي مثل زيادة النفوذ التركي والإيراني والقطري، وتحدي المياه في دول حوض النيل في المنطقة والخطر الإسرائيلي على الحدود الشرقية، بالإضافة إلى التحديات العالمية المتمثلة في النظام العالمي الجديد، والعولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، والتكتلات الاقتصادية، والتي تشكل تهديدا لأمنها القومي وسيادتها واستقرارها ومصالحها الإقليمية والدولية ، وهو ما أكدته نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (البدري، ٢٠١٤)، ودراسة (كرم، ٢٠١٦)، مما يستدعي مواجهة هذه التحديات والتهديدات، والتعامل معها من أجل حماية أمنها واستقرارها، واستمرار وجودها على خريطة العالم بصورة تليق بمكانة مصر وتاريخها العريق، ولا يمكن للدولة مواجهة هذه التحديات، إلا إذا كان لديها نظام تربوي وتعليمي متميز وذو كفاءة عالية، وقادر على استيعاب هذه التحديات والتعامل معها، ويتفق ذلك مع ما أوصت به دراسة (مدكور، ٢٠١٦).

ومن جانب آخر، فإذا كان الأمن القومي المصري في الوقت الحالي هدفاً مهماً تسعى الدولة إلى تحقيقه، وتعتبره قضية قومية تُحشد من أجلها كل الجهود وجميع أفراد المجتمع، وتتبناها كافة مؤسسات الدولة ، فإن للتربية بصفة عامة ، والجامعات بصفة خاصة دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وسيادته، وذلك بإعداد رأس المال البشري الذي أصبح العامل الأساسي للتنمية الشاملة من جهة، وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى، خاصة بعد تطور مفهوم الأمن القومي ، وعدم قصره على قضية الأمن الدفاعي والعسكري، واتساعه ليشمل الأمن التنموي بكافة مجالاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلا يتحقق الأمن القومي دون تنمية هذه المجالات ويتفق هذا ما جاء بدراسة (Orikpe, 2013) ، ودراسة ؛ لذا يتعاظم دور التعليم الجامعي ويحتل مكاناً أساسياً يُعوّل عليه في تحقيق الاستقرار والأمن القومي المصري.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في كيفية تفعيل دور التعليم الجامعي للحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري في ظل النظام العالمي الجديد ، ودور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري، ووضع رؤية مستقبلية وتصور استراتيجي مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما مفهوم الأمن القومي المصري، وما خصائصه، وأبعاده، ومستوياته، ومقوماته؟
٢- ما التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري؟
٣- ما وظائف الجامعة ، وما دورها في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري؟
٤- ما التصور الاستراتيجي المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في الحفاظ على الأمن القومي المصري؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في ما يلي:

١- قد تفيد الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري .
٢- تعد الدراسة الحالية من الدراسات التقويمية التي تحدد إلى أي مدى تشارك الجامعات المصرية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري ، وبالتالي فهي إضافة لسد جزء من النقص في هذا المجال.
٣- قد تفيد الدراسة الحالية الإدارة الجامعية في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل دور الجامعات في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.
٤- قد تفيد الدراسة الحالية في توجيه نظر القيادات السياسية وصانعي القرار إلى الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به الجامعات للحفاظ على الأمن القومي المصري ، وبالتالي العمل على تدعيمه.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

أ- دراسات تناولت الأمن القومي:

أجرى إمام (٢٠١٢) دراسة بهدف تحديد مفهوم الأمن الإنساني ودوره في تحقيق إستراتيجية الأمن القومي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تناولها لمعظم عناصر البحث، كما استخدمت المنهج التاريخي مع العناصر الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن يكون تحقيق الأمن الإنساني نتيجة لتكريس حقوق الإنسان، و حاجة مفهوم التدخل الدولي الإنساني إلى ضبط وقواعد قانونية تبعده عن الدوافع السياسية، كما أوصت الدراسة بحل مشكلة الأقليات في الوطن العربي، وتوفير الأمن الشامل للمواطن العربي وضرورة ضمان حقوقه وحرياته وأمنه ، وضرورة التوازن بين مواجهة التهديدات وبث الطمأنينة بين الدولة وقوى المجتمع.

كما أجرى البدري (٢٠١٤) دراسة هدفت إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به، والأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي ، طبيعة العلاقة الإستراتيجية التي تربط تحقيق الأمن القومي بالتعليم ، وكذلك كيفية ربط إستراتيجية الموارد البشرية بالأمن والتعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حالة من الانفصال الثقافي نتجت من اختلاف التوجهات القيمية المعلنة والتوجهات القيمية المؤثرة بالفعل على الواقع الاجتماعي ، وهو ما يؤدي إلى حالة من الانهيار الثقافي ، وضعف تماسك المجتمع. كما توصلت الدراسة إلى أن الوطن العربي يعاني من حالة انفصام بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات التربية والتعليم، وأوصت بضرورة التأكيد أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية في التغيير السلوكي الذي يتم من خلاله تطوير السلوك بما يتناسب ومقتضيات المصلحة الوطنية ومتطلبات الأمن القومي.

وجاءت دراسة كرم (٢٠١٦) بهدف التعرف على القضايا المتعلقة بتحديات الأمن القومي والتي يجب أن تشملها مقررات الإعلام والصحافة الالكترونية ، تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية بجامعة كفر الشيخ في ضوء هذه التحديات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:- انخفاض نسبة تناول هذه المقررات لتحديات الأمن القومي بصفة عامة وتحديات الأمن القومي التي تمثل موضوع الدراسة بصفة خاصة، رغم أن مشكلة الأمن القومي العربي تنبثق من الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجه الوطن العربي في جميع المجالات السياسية والإستراتيجية والثقافية والاقتصادية والدينية والتكنولوجية، وضعف تناول مقررات قسم الإعلام التربوي التي تتناول الصحافة الالكترونية لتحديات الأمن القومي والتي بلغت نسبة (١١,٨١%) فقط رغم حالة عدم الاستقرار التي يعيشها الوطن العربي.

وقد هدفت دراسة مدكور(٢٠١٦) إلى العرف على علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء بعض الخبرات الدولية، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر على الأمن القومي المصري بعد ثورة يناير، وكيف يمكن للتعليم أن يلعب دوراً محورياً في اتساق وتماسك المجتمع، وكشف القيم السلبية، والتوعية بمخاطرها، ونبذ فكرة صراع الحضارات ورفض الآخر. وتم تحليل خبرات بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة ، وكيف أمكن أن يكون التعليم المرتكز الأساسي للحفاظ على الأمن القومي في هذه الدول، واستخدمت الدراسة منهج التحليل النقدي لدراسة وتحليل العلاقة العضوية بين التعليم والأمن القومي، وكذلك المنهج التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى أن مسئولية حماية ودعم الأمن القومي ليست مسئولية المؤسسة العسكرية والأمنية فقط، وإنما مسئولية جميع مؤسسات المجتمع. وأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن بفاعلية بدون نظام تعليمي يتوافق عضوياً وطبقياً مع أهداف الأمن القومي وسياساته.

ب- دراسات تناولت وظائف التعليم الجامعي:

هدفت دراسة القاسمي (٢٠٠٢) إلى التعرف على أنواع المعرفة والقدرات التي يفتقدها الخريجين وتمثل تحدياً حقيقياً أمامهم عند التحاقهم بسوق العمل ، وكذلك اقتراح بعض السياسات لمعالجة هذه الفجوة . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج المقارن؛ لمناسبتهما لطبيعة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تحقيق تطور نوعي في برامج التعليم العالي ، وكذلك إشراك المستفيدين في القطاعات الصناعية، واستحداث برامج تخصصية جديدة لمواجهة التنوع المطلوب ، حيث إن اقتصاديات العولمة في وضع متغير بشكل مستمر .

وقد أجرى برقعان وسعيد (٢٠٠٨) دراسة هدفت إلى التعرف على التغير النوعي الذي طرأ على الجامعات كاستجابة للتحديات العالمية، وإلى أي مدى تتحقق وظائف الجامعة (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) في جامعتي قناة السويس وحضرموت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته لطبيعة الدراسة.وتوصلت الدراسة إلى أنه في مجال التعليم يجب أن يكون لدى الجامعتين سياسة واضحة تحقق الوظائف الثلاث، وأن تعمل الجامعتان على جعل وظيفة تنمية الاتجاه العقائدي والقيمي أحد وظائفها المعاصرة ، لما لها من دور في تعزيز انتماء الطلاب للوطن.

وأجرى أبو السعود (٢٠١٠) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية لطلاب جامعة الأزهر، والعوامل التي تحد من المشاركة السياسية لهم، ووضع تصور مقترح لتنمية المشاركة السياسية لهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ لوصف مستوى المشاركة السياسية ، وكذلك للوقوف على العوامل التي تحد من المشاركة السياسية ، ولتحقيق ذلك تم تطبيق استبانه على عينة بلغت (٣٧٠) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى ضعف المشاركة السياسية لطلاب جامعة الأزهر ، ويرجع ذلك إلى التدخلات الأمنية في الاتحادات الطلابية، وضعف المصداقية، وتغلل الثقافة الديكتاتورية داخل المجتمع الجامعي.

وهدفت دراسة المختار (٢٠١٥) إلى التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع ، وكيف يمكن أن تكون الجامعة بيت خبرة، ومدخلاً لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الليبي . كما عرضت الدراسة خبرة الجامعات الماليزية وعلاقتها بالمجتمع. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يفيد في رصد ظاهرة البحث ، وتحديد الحقائق التي ترصد دور الجامعات في خدمة المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى تحديد بعض الآليات التي تعمل على ربط الجامعة بالمجتمع ، وكيف يمكن أن تقوم الجامعة بتسويق الخدمات الجامعية ، من خدمات استشارية، ودورات تدريبية؛ وذلك من أجل الحصول على مصادر متنوعة للتمويل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Yonggen, 2011) إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية في ظل تداعيات النظام العالمي الجديد والإدارة الأمريكية المحافظة التي تؤمن بمفهوم الفوضى الخلاقة ، وحددت الدراسة أولويات الأمن القومي في نقطتين أساسيتين، الأولى : تأمين علاقات جيدة فعالة بكافة القوى العالمية؛ لمساعدة الاقتصاد الصيني على أن يصبح الاقتصاد الأقوى في العالم، والنقطة الثانية: تحديث الأطر السائدة لنظام التعليم في الصين ، وتحويله من نظام يعتمد على الامتحانات في التقويم (Exam-oriented system) إلى نظام (Qualification-oriented system) وهو نظام يعتمد على بناء منظومة ثقافية وقيمية تدعم مهارات التعليم والتعلم مدى الحياة، وتعلم الطلاب كيف يتعلموا بدلاً من التركيز على نقاط محددة في مناهج عقيمة، كما ينبغي بناء المواطن الكوني المنفتح على العالم ، والذي يفهم القيم العالمية ، ويتعايش معها. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا سبيل لتحقيق الأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية إلا بعد إعادة النظر المنظومة التعليمية الهشة.

كما أجرى (Orikpe, 2013) دراسة هدفت للتعرف على كيفية تعزيز دور النظام التعليمي والتربوي في تحقيق الأمن القومي، والتصدي للتحديات والمهددات ، وخاصة في الدول النامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . وتوصلت الدراسة إلى أن الفهم الحقيقي لدور التربية في تحقيق الأمن القومي يكمن في اقتناع القائمين على التخطيط التربوي بأن التربية عملية تهدف إلى بناء قدرات الأفراد، وترسيخ العلاقات والوثائق الاجتماعية بين الفرد وأقرانه، وأسرته،، وزملائه، ومؤسسات المجتمع المختلفة، وفي مجال بناء القدرات يكمن جوهر تدعيم المهارات والكفايات اللازمة لبلورة جيل قادراً على مواجهة تحديات الألفية الثالثة، والدخول بقوة في قطاع الصناعة والإنتاج . ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن يتبنى النظام التربوي والتعليمي سياسات ومناهج وأنشطة تدعم التعلم الحر، والتربية التقدمية التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن القومي.

وهدفت دراسة (Joshus & Ibietan, 2014) إلى التعرف على الدور الذي يلعبه النظام التعليمي في نيجريا في الحفاظ على الأمن القومي، ومدى علاقة التأثير والتأثر بين النظام التعليمي وتحقيق الأمن داخلياً وخارجياً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب التحليل النقدي . وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أسباب فشل الحكومة النيجيرية في التغلب على الإرهاب المتمثل في جماعة بوكو حرام الإرهابية وما تمثله من تهديد سافر للمجتمع النيجيري، وبخاصة السيدات والفتيات ، وكذلك ارتفاع نسب الجريمة، وتأثر القيم الجماعية، يرجع إلى أن النظام التعليمي وبخاصة المناهج الدراسية تفتقد إلى المفهوم الوظيفي، وتركز على المعارف التقليدية التي لا تعد الأفراد للتكيف الحقيقي داخل المجتمع ، كما أنها لا تؤهل الشباب لسوق العمل، فتحول الشباب النيجيري إلى باحثين عن وظائف وليس أفراد منتجين يستطيعون اقتحام سوق العمل، ومن ثم فالطريق الوحيد للحفاظ على الأمن القومي النيجيري يتطلب إصلاح التعليم النيجيري.

وأجرى (Skaggs, 2018) دراسة لبيان العلاقة الوطيدة بين التعليم الجامعي والأمن القومي الأمريكي، حيث تناولت البعد الاقتصادي للأمن القومي في الألفية الثالثة ، وكشفت الدراسة أن السبيل الحقيقي للحفاظ على المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي في مواجهة قوى متصاعدة مثل الصين وروسيا هو تحقيق اقتصاد قوي أو اقتصاد الرفاهية، وكذلك بناء الشخصية الأمريكية التي تتسق مع قيم المجتمع الليبرالي الحر، وتحمل صفات المواطنة والمشاركة والعدالة، وغيرها من القيم التي تشكل وجدان المجتمع الأمريكي ، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي هو الأداة الوحيدة الفاعلة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء الاقتصاد القائم على التفوق اللا محدود ، وكذلك المسئول على تشكيل القيم الجماعية للمجتمع الأمريكي القادر على قيادة العالم ، ومن ثم تحقيق الأمن القومي.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات السابقة التي تم عرضها، وظائف التعليم الجامعي من حيث التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، مثل دراسة (أبو السعود، ٢٠١٠)، ودراسة (القاسمي، ٢٠٠٢)، ودراسة (برقعان، ٢٠١٤)، وقد ركزت هذه الدراسات على شرح الدور المؤثر الذي تلعبه الجامعة في التدريس ، وتحقيق التنمية ، والبحث العلمي، وبناء المنظومة القيمية والقيم الجماعية، وكذلك مدى مشاركتها في خدمة المجتمع، وامداد سوق العمل بالخريجين القادرين على المنافسة في ظل العولمة.

كما تناول البعض الآخر من الدراسات السابقة، الأمن القومي وخصائصه وأبعاده ، ودور التربية في المحافظة على مقوماته ، مثل دراسة (إمام، ٢٠١٢)، ودراسة (البدري، ٢٠١٤)، ودراسة (كرم، ٢٠١٦)، ودراسة (مدكور، ٢٠١٦)، ودراسة (Yonggen, 2011) ، ودراسة (Orkipe, 2013)، ودراسة (Joshus& Segun, 2014)، ودراسة (Skaggs, 2018) ، وقد توصلت هذه الدراسات إلى تغير مفهوم الأمن القومي، وبعده عن المفهوم التقليدي المتعلق بالنواحي العسكرية والأمنية، واتجاهه إلى تحقيق مفهوم وظيفي تنموي إستراتيجي للأمن القومي ، يعتمد بصفة أساسية على التعليم كأداة وقاطرة فاعلة لإمداد الأفراد بالمهارات والقدرات والكفايات التي تؤهلهم للمشاركة في مواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة. كما أن التعليم هو الأداة القادرة على تشكيل وجدان المجتمع والقيم المشتركة واللازمة لتناسق وتجانس الأفراد مع مجتمعهم، وتحقيق الأمن القومي على المستوى الداخلي والخارجي.

وتتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في التأكيد على دور التعليم في تحقيق الأمن القومي والمحافظة على مقوماته، وكذلك في تحليل المفهوم الجديد للأمن القومي الذي يعتمد على أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، وجيوسياسية، وإستراتيجية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول رؤية مستقبلية وإستراتيجية مقترحة ذات أهداف وممارسات قابلة للتطبيق، يمكن للتعليم الجامعي القيام بها من خلال وظائفه (التعليم– البحث العلمي– خدمة المجتمع)، وذلك للحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري(الأمنية، والاقتصادية، والعسكرية، والتنموية، والاجتماعية).

مصطلحات الدراسة:

الدور: يعرف بأن " السلوك الاجتماعي المتوقع ، والذي عادة ما يقوم به فرد أو مجموعة من الناس ممن يشغلون مناصب بعينها في المجتمع" (محمد، ٢٠٠٣، ٨٤١)

ولغرض هذه الدراسة يعرف الدور إجرائياً بأنه" جميع الجهود والخدمات والمهام التعليمية والبحثية والاجتماعية التي تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع المصري والحفاظ على مقومات الأمن القومي للدولة"

الأمن القومي

يعرف الأمن القومي بأنه " قدرة النظام الاجتماعي على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، وهويته، وتأمين موارده وحرية عقيدته، وتحقيق سيادته" (حاج، ٢٠١٦، ٢٤).

كما يعرف بأنه " قدرة الدولة على التغلب على التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، ويشمل قدرة الدولة على إشباع حاجات المواطنين الأساسية من وظائف، وخدمات صحية ومعيشية تحقق إنسانية المواطن وتفي بآمال المواطنين في اقتصاد يحقق التنمية المستدامة" (Audu, 2014, 35) .

ولغرض هذه الدراسة ، يمكن تعريف الأمن القومي المصري بأنه قدرة الدولة المصرية على الدفاع عن أمنها وحقوقها والحفاظ على استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية قدراتها وإمكاناتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية استناداً إلى قدرتها الدبلوماسية والعسكرية ، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على أمنها.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة العضوية بين الجامعات والأمن القومي ، كما استخدمت المنهج التاريخي للوقوف على تطور مفهوم الأمن القومي محلياً وعالمياً.

إجراءات الدراسة:

تسير إجراءات الدراسة وفقا للمحاور الآتية:

المحور الأول: يتناول الأمن القومي من حيث مفهومه، وخصائصه، وأبعاده ومستوياته، ومقوماته.

المحور الثاني: يتناول التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري.

المحور الثالث: يتناول وظائف الجامعة ،ودورها في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

المحور الرابع: يتناول وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري

المحور الأول:الأمن القومي(مفهومه،وخصائصه،وأبعاده ومستوياته، ومقوماته):

يعد الأمن القومي من أهم القضايا التي تشغل تفكير الدول والحكومات مهما بلغت قوتها، حيث يشير توفير الأمن القومي إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها ، وذلك باعتبار أن السياسة الخارجية تحدد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي.

والأمن القومي بصفة عامة هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد كافة الأخطار التي تهددها سواء كانت هذه الأخطار داخلية أم خارجية، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (فاخوري، ٢٠٠٣، ١٥٦) .

وتعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي بشكل عام بأنه: تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة قوى أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي. (الكيالي، ١٩٩٧، ٣٣١)

تطور مفهوم الأمن القومي:

استخدم مصطلح الأمن القومي بصورة رسمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧، عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية "مجلس الأمن القومي الأمريكي"؛ لدراسة التهديدات التي تواجه الأمن الأمريكي، نتيجة لحدة الصراعات والمواجهة المباشرة بين القوى المتناحرة في منطقة واحدة، وظهور نوع جديد من التوازنات والتكتلات بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي لها.

وقد مر مفهوم الأمن القومي بعدة مراحل، حيث ركز في بداية الخمسينيات على كيفية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن القومي، ثم بدأت المرحلة الثانية مع نهاية الخمسينيات واستمرت حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين تزامناً مع ازدياد حركات التحرر في دول العالم الثالث، ثم كانت المرحلة الثالثة مع تداعيات حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما استخدم العرب سلاح البترول كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد لإسرائيل، مما غير نظرة الغرب لمفهوم أمنه القومي ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه، وجاءت المرحلة الرابعة في الثمانينيات نتيجة لتنافُس قطبي النظام العالمي(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) في مجالات البرامج النووية والفضاء واشتعال الحرب الباردة بينهما، ومع نهاية الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي بدأت المرحلة الخامسة التي سادها نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الأطراف الدولية تبحث عن مفهوم وتطبيقات جديدة للأمن القومي قائم على المصالح الذاتية (أبو خريس،٢٠١١م، ٨٩).

ومع قيام ما يسمى "بثورات الربيع العربي" تغيرت المبادئ الأساسية للأمن القومي تماماً، واتجه العالم إلى بناء الأمن الجماعي سواء على المستوى الإقليمي أم العالمي، والذي يعتمد على تبادل المصالح وتأكيد الثقة، والحد من التهديدات ، كما تغيرت استراتيجيات الحروب ، وظهرت حروب الجيل الرابع ، التي تعتمد على إضعاف وتدمير الدول من الداخل من خلال التآمر والحرب النفسية، وتمويل المعارضة غير المسئولة، إلى غير ذلك من الأساليب التي تقود الدول إلى الفشل، وتضعف من أمنها القومي، حتى يمكن التحكم فيها من القوى الخارجية، وهو ما حدث مع ثورات الربيع العربي، والذي تصدى له الشعب المصري بأقصى قوة في ثورته الثانية في يونيو ٢٠١٣م. (كاطو، ٢٠١٤، ٣٩)

وفي ظل الواقع الدولي الحالي بكل معطياته ومتغيراته، أصبحت قضية الأمن القومي القضية الأكثر أهمية ليس فقط على مستوى الحكومات، بل أيضاً على مستوى الشعوب، وفيما يلي عرض لمفهوم الأمن القومي، وخصائصه وأبعاده ومستوياته وأهم مقوماته:

أ- مفهوم الأمن القومي، وعلاقته ببعض المصطلحات:

يرتبط مفهوم الأمن القومي بصورة النظام الدولي، ويتطور وفقاً للتطورات التي تطرأ علي الساحة الدولية؛ لذا يصعب تحديد مفهوم الأمن القومي إلا في إطار السياسة الدولية، حيث تتداخل العوامل الدولية والإقليمية في صياغة هذا المفهوم ومكوناته ومصادر تهديده.

وتتعدد تعريفات الأمن القومي وتختلف باختلاف الباحثين ووجهة نظرهم ومجال دراستهم، ويمكن حصر هذه التعريفات في عدة اتجاهات، كما يلي:

الأمن القومي كمفهوم عسكري:

ربط أصحاب هذا الاتجاه بين مفهوم الأمن القومي والقوة العسكرية، باعتبار أن القوة العسكرية هي هدف ووسيلة تحقيق الأمن القومي للدولة ، ومن هنا كان أول تعريف للأمن القومي على أنه: قدرة الدولة على حماية أراضيها، وقيمها الأساسية من التهديدات العسكرية الخارجية، وتأمين أراضيها من أي عدوان أجنبي، وحماية مواطنيها من محاولات الضرر بهم أو بممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم(زعزوع، ٢٠١٣، ١٨١)، كما عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه حماية الأمة من خطر السيطرة الأجنبية، (الرشدان، ٢٠٠٠، ٣٤) ، ويتفق مع هذا الاتجاه تعريف (المرهون، ٢٠٠٥، ٥٦) الذي يرى أن الأمن القومي هو توفير أمن الوطن بالوسائل العسكرية، وكذلك تعريف (الياسين،٢٠٠١، ٧٤) الذي يرى أن الأمن القومي هو اتخاذ الإجراءات العسكرية التي تحقق الوقاية من الأخطار التي تهدد الفرد والمجتمع، وتحمي أراضى الدولة.

ويرتبط مفهوم الأمن القومي بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين هما:

- تشكيل قوة عسكرية رادعة تحمي الدولة من خطر استخدم الآخرين للقوة ضدها، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن من خلال الردع.
- استخدام الدولة لقواتها المتاحة فعلياً، نتيجة تعرضها لغزو أو خطر أو من أجل تحقيق هدف ما.

ويتضح من التعريفات السابقة للأمن القومي أنها تركز على القوة العسكرية كأساس لسياسة الأمن القومي، وتحقيق أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن القومي ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي عن طريق امتلاك واستخدام القوة العسكرية، والاستعداد المستمر لمواجهة التهديد العسكري الخارجي.

وفي الواقع، لا يمكن قصر الأمن القومي على الجانب العسكري فقط، فهو أعم وأشمل من ذلك، حيث لا يمكن أن تحقق الدول أمنها إلا إذا ضمنت استقرارها الداخلي وسعت إلى تنمية مواردها وإمكاناتها ووفرت الرفاهية لمواطنيها. فبدون استقرار تصبح القوة العسكرية عاملاً لتفتيت الوحدة الوطنية وإثارة الفتن. لذا اتسعت دائرة تفسيرات مفهوم الأمن القومي ليتعدى الجانب العسكري ويشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيدلوجية ، واتخذ مفهوم الأمن القومي طابعاً مجتمعياً أساسه التنمية. (جزان ، ٢٠١٤، ٦)

الأمن القومي كمفهوم استراتيجي تنموي:

وربط هذا الاتجاه بين الأمن القومي والوظائف التي يؤديها كي يحقق رفاهية المجتمع، بذلك تجاوز هذا الاتجاه النظرة التقليدية للأمن القومي والتي جعلته قاصراً على الجانب العسكري فقط، ويركز هذا الاتجاه على تنمية موارد الدولة في نطاق الوظيفة الاقتصادية التي يجب أن تقوم بها السلطة السياسية وخاصة في الدول النامية، واعتبر أن الأمن القومي هو التنمية التي تهدف إلى تأمين الموارد الاقتصادية واستثمارها بأفضل السبل لتحقيق أفضل مستوى معيشة للمواطنين، ويتفق مع هذا الاتجاه ، (جلال الدين، ٢٠١٤، ١٩٠) الذي عرف الأمن القومي بأنه: الجهد اليومي الذي تقوم به الدولة لتنمية ودعم نشاطها الاجتماعي والاقتصادي والعسكري، ومنع أي تهديدات أو أضرار تتعلق بهذه الأنشطة، وكذلك تعريف (زعزوع، ٢٠١٣، ١٨٢) الذي عرف الأمن القومي بأنه: تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في ظل الحماية اللازمة، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من وقوفها على المصادر التي تهدد قدراتها المختلفة ومواجهتها.

الأمن القومي كمفهوم مجتمعي:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأمن القومي هو القدرة على تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار الداخلية التي تهددها، وتأمين مصالح المواطنين، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي توفر الرضا العام في المجتمع.

ويشمل المعنى المجتمعي للأمن القومي منظومة النفوذ السياسي للدولة وتحالفاتها مع الأنظمة السياسية من أجل مواجهة التحديات، كما يشمل الموارد البشرية والمادية الأساسية للدولة، كمصادر الطاقة والغذاء، والقدرات الإنتاجية، والسلع الإستراتيجية، والتجارة وسبل المواصلات، وأساليب الاتصال. كما يشمل الجانب الثقافي بمعنى الدفاع عن قيم ومفاهيم وأنماط حياة معينة أو أفكار وإيديولوجيات وانتماءات. لذا فإن المعنى المجتمعي للأمن القومي أعم وأشمل من المعنى العسكري الضيق لارتباطه بمسألة التطور الاجتماعي، وأي تهديد لإحدى الحالات الاجتماعية، هو تهديد للأمن القومي، لذلك تتعدد مصادر تهديد الأمن القومي وفقاً لهذا المفهوم لتشمل: المظاهر السياسية والاقتصادية والغذائية والأيدلوجية ، والتخريب الداخلي، والضغوط الخارجية، والانقلابات العسكرية. (جزان، ٢٠١٤م، ٧).

الأمن القومي كمفهوم شمولي:

ركز هذا الاتجاه على العوامل الخارجية كالبيئة الدولية وعلاقة الدولة بالمجتمع الدولي، والعوامل الداخلية التي أصبحت في حالياً أكثر تأثيرا في أمن الدولة واستقرارها، فالأمن القومي يعد قضية وطنية تهم كل مواطن، ومسئولية يشارك فيها المجتمع بكل مؤسساته وأفراده، ويتفق مع هذا الاتجاه تعريف (البشري، ٢٠٠٠، ٦٣) الذي يرى أن الأمن القومي هو: مجموعة الأسس والعوامل التي تحفظ أم وتماسك الدولة ، وتحقق لها الثبات والاستقرار في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والغذائية والصحية ، وكذلك قدرة الدولة على تحمل مسؤولياتها نحو مواطنيها ونحو المجتمع الدولي، وأيضا تعريف أوريكبي (Orikpe , 2013) الذي يرى بأن الأمن القومي هو: قدرة الدولة على مواجهة كافة أشكال التهديدات والتحديات أياً كان نوعها.

وبالنظر إلى الاتجاهات السابقة، يتضح أنها تتفق على أن الأمن القومي مسئولية مشتركة بين الدولة والمواطن، وأنه يتضمن كل من الأمن الداخلي والخارجي، واستخدام كافة الموارد والمصادر المتاحة؛ من أجل تحقيق الحماية للدولة ولمواطنيها، والدفاع عن المصالح العليا للوطن، وتحقيق أهدافه، وحمايته من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد كيانه ومصالحه في الحاضر والمستقبل.

وفي ضوء ما سبق نجد أن مفهوم الأمن القومي يتضمن ما يلي:

- تأمين كيان الدولة والحفاظ على وحدتها ونسيجها الاجتماعي.
- مواجهة المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة للمجتمع في جميع المجالات.
- تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة.

- **علاقة الأمن القومي بالمفاهيم ذات العلاقة :**

يرتبط مصطلح الأمن القومي بالعديد من المصطلحات ذات العلاقة كالمصلحة القومية والسيادة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١- الأمن القومي والمصلحة القومية:

يستخدم مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي لتبرير أو رفض أو اقتراح سياسة ما . فالمصلحة القومية، وفقاً لما سبق، هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وتتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها (Krause & William, 1997)

ويرى البعض أن المصلحة القومية تشكل جانباً مهماً من جوانب الأمن القومي، إلا أنها تختلف عنه في كونه يستند إلى القوة، بينما يرى البعض الآخر أنهما مترادفان، فهما متشابهان في الغموض والمرونة والنسبية (زهران، ١٩٩٩، ٤٥) .

ويمكن القول أن: مفهوم الأمن القومي أعم وأشمل من المصلحة القومية، فالمصلحة القومية أحد مكونات الأمن القومي، وتحقيق الأمن القومي يؤدي إلى تحقيق المصلحة القومية للدولة، وأن عدم تحقيق المصلحة القومية للدولة يؤثر على أمنها القومي.

٢- الأمن القومي والأمن الوطني :

يرى البعض أن المصطلحين مترادفان، ويستخدم أحدهما للدلالة على الآخر، في حين يرى البعض الآخر أنهما مختلفان، ويستخدم الأمن الوطني عند الحديث عن الدولة الواحدة وحماية أمنها الداخلي والخارجي، أما الأمن القومي فيستخدم عند الحديث عن أمن أكثر من دولة كالدول العربية أو الإفريقية.

وهناك من يرى أن الأمن القومي أعم وأشمل من الأمن الوطني، الذي يعد جزءًا منه وركيزة أساسية له، حيث يشير مصطلح الأمن الوطني إلى تحقيق الأمن على المستوى الداخلي للدولة، وذلك بحمايتها من التهديدات الداخلية، وهو يتضمن الحدود والسيادة الإقليمية، ونظام الحكم السياسي، والقيم المهمة الواجب حمايتها داخل الدولة (ئاكرة يي، ٢٠١١، ٦٠)، أما مصطلح الأمن القومي فأعم وأشمل، وهو يشير إلى تحقيق الأمن على المستوى الداخلي، إضافة إلى حماية الأمن الخارجي للدولة، وعلاقتها بالدول الأخرى وأشكال تحالفاتها الإقليمية والدولية وغيرها.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الأمن القومي المصري بأنه قدرة الدولة المصرية على الدفاع عن أمنها وحقوقها والحفاظ على استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية قدراتها وإمكاناتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية استناداً إلى قدرتها الدبلوماسية والعسكرية ، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على أمنها.

ب- خصائص الأمن القومي:

يتسم الأمن القومي بعدة سمات وخصائص تجعله السبيل الأمثل لتأمين كيان الدولة والحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها واستقرارها وبقائها، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي (خليل، ٢٠٠٠، ٢٩):

١- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية، حيث تتمثل العوامل الداخلية في حماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة من الخارج وبشرط أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة. أما العوامل الإقليمية تتمثل في علاقة الدولة مع الدول المجاورة لها في الإقليم أو المنطقة الجغرافية. بينما تتمثل العوامل الدولية في علاقة الدولة بمحيطها الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.

٢- الأمن القومي مفهوم استراتيجي يتكون من جانبين، أحدهما موضوعي مادي يمكن تحديد مكوناته وعناصره، والتعبير عنه كميا مثل حجم التسليح والقدرة الاقتصادية ، والآخر نفسي معنوي كالولاء والانتماء، ومدى تقدير المواطنين للنظام السياسي، والتفافهم حول قيادته ، إيمانهم بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

٣- الأمن القومي ظاهرة ديناميكية متغيرة وليست ثابتة ، فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة، ولكن يتهدد أمنها في مرحلة تالية نتيجة لعوامل مختلفة ، مثل: تغير نظام الحكم في دولة مجاورة، أو حصول دول أخرى على نمط معين من التسليح يمكن استخدامه ضدها، أو نتيجة لتغير ميزان القوى السياسية في الداخل أو الخارج.

٤- الأمن القومي مفهوم نسبي وليس مطلق؛ فالأمن القومي المطلق لدولة ما يعني التهديد المطلق لأمن كل الدول الأخرى، وسيطرة هذه الدولة على مقدرات الآخرين، ولذا تسعى الدول لتحقيق الأمن النسبي لها، مع الأخذ في الاعتبار أمن الدول المجاورة أو الدول التي تدخل في علاقات وتحالفات إستراتيجية معها.

٥- الأمن القومي مفهوم مجتمعي شامل، يدخل في تكوينه عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويرتبط بقدرة المجتمع على تحقيق التنمية الشاملة، فبدونها لا يمكن تحقيق الأمن القومي للمجتمع.

٦- الأمن القومي ذو صبغة دفاعية وبناءة، فهدفه الأساسي تأمين كيان الدولة من المخاطر التي تهددها سواء كانت داخلية أم خارجية، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

ج- أبعاد الأمن القومي ومستوياته:

يهتم الأمن القومي بتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي تهددها، وتهيئة الظروف والمناخ المناسب لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، بالقدر الذي يوفر لشعبها حياة مستقرة، وهناك عدة أبعاد للأمن القومي يمكن تناولها فيما يلي:

١- **البعد السياسي:** يلعب البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي دوراً مهماً في تحقيق الأمن القومي، فالجانب الداخلي، والمتمثل في النظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه، ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه، بينما غياب الشرعية وعدم المشاركة السياسية وعدم وجود الديمقراطية وتقييد الحريات يترتب عليه عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى تقويض الأمن القومي وإنهاكه، أما الجانب الخارجي والمتمثل في سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها فينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجابياً أو سلبياً، مع ملاحظة أن كلا الجانبين الداخلي والخارجي يؤثر كل منهما في الآخر، وأن أي خلل في أحدهما يقود إلى خلل في الآخر، في حين أن قيام أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه (البزاز، ١٩٩٦: ١٠٧-١١١).

٢- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتنمية الاستثمار، وتوفير الوظائف، وحماية المستهلك، ومحاربة مختلف أشكال التجارة والأعمال غير المشروعة، بالإضافة إلى توفير المناخ المناسب لتوفير احتياجات الشعب وسبل التقدم والرفاهية له (هلال ، ٢٠٠٠، ١٨٨-١٨٩). ويشكل البعد الاقتصادي عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية وما يترتب عليها من نتائج سلبية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى اختراق هذا الأمن وتقويض دعائمه.(الجرابعة، ٢٠١٢، ٢٥)

٣-**البعد الاجتماعي:** ويتمثل في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بالقدر الذي يزيد من شعورهم بالانتماء والولاء للوطن، ومحاربة الفقر والبطالة، والتعصب، والفكر المتطرف. وتوفير حالة من استقرار المجتمع، وخلقِ اتّزان بين العوامل الاجتماعية والسكانية المختلفة. كما أن تحقيق البعد الاجتماعي للأمن القومي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فضلاً عن تحقيق الأمن القومي بمعناه المتكامل، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة، كما أن الأمن الاجتماعي يرسخ مفهوم الانتماء الذي يعد من أهم مكونات الأمن، في حين أن غيابه يرسخ مفهوم اللامبالاة وعدم الانتماء والتي تعد من أهم أسباب ضياع الأمن وعدم تحقيقه. (القش، ٢٠٠٣، ٩٠-٩٢)

٤-**البعد المعنوي أو الإيديولوجي:** ويتمثل في تأمين حرية الفكر والمعتقد، والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم الأصيلة في المجتمع.

٥- **البعد الإعلامي والثقافي:** ويتمثل في الانفتاح والتعايش مع الآخرين، والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع المصري، والتصدي لمحاولات الغزو الفكري والثقافي وتغيير الهوية الثقافية أو ذوبانها، وتقديم الإعلام الهادف الواعي القادر على المنافسة، والذي يسهم في بناء المجتمع لا هدمه. ويمكن النظر إلى الثقافة باعتبارها مجموعة التوجهات القيمية التي تحدد سلوك الأفراد في مجتمع ما، ولا شك أن الوضع الأمثل للثقافة من منظور الأمن القومي لمجتمع ما، هو أن تتمكن الثقافة من أن تؤدي دورا معبرا في تحقيق تجانس المجتمع، مما يجعله محصناً ضد التمزقات الداخلية والتهديدات الخارجية أو من تفاعلهما معا. وطبيعة الحال فإن التصور النظري والخبرة العملية يظهران أن ثمة حالات محدودة لا تستطيع الثقافة أن تؤدي فيها هذه الوظيفة، ولعل أهم هذه الحالات هي (أبوصالح، ٢٠١٤) :

- فقدان المجتمع للقيم والمعايير التي تنظم التفاعل الاجتماعي، أو وصول هذه القيم إلى درجة من الضعف تجعلها غير قادرة على تحقيق وظيفتها الإيجابية في المجتمع.
- الانفصال الثقافي بين التوجهات القيمية المعلنة من ناحية وتلك التي تؤثر بالفعل في الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى الانهيار القيمي ويؤثر بالسلب على تماسك المجتمع.
- ظهور ثقافات فرعية وفقا لاعتبارات التباين الاجتماعي أو الثقافي في المجتمع، الأمر الذي يعني عدم وجود ثقافة مشتركة في هذه الحالة تحافظ على تجانس المجتمع وفاعليته.
- ظهور ثقافة أو ثقافات مضادة نتيجة فشل بعض جوانب الثقافة السائدة في توجيه سلوكيات أفراد المجتمع، حيث يؤدي الصراع بين الثقافتين (السائدة) و(المضادة) إلى حالة يضعف فيها تماسك المجتمع.

٦- **البعد البيئي:** ويتمثل في التوعية بأخطار البيئة، والتعامل مع القضايا البيئية الداخلية والخارجية، والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية، والتخلص من كل أسباب التلوث والتهديد البيئي حفاظا على الأمن.

٧- **البعد العسكري:** ويتمثل وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره، وإذا ما أسقط ذلك على مفاهيم الأمن القومي فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري بعداً أساسياً في تحقيق الأمن القومي، فإذا كان أصحاب المدرسة التقليدية يعدون الجانب العسكري عاملاً رئيسا ووحيداً في تحقيق الأمن القومي، فإن أصحاب الاتجاه التنموي وإن خرجوا من المفهوم التقليدي للأمن القومي والمنحصر في البعد العسكري نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد وعدوه أحد العوامل الرئيسة في تحقيق الأمن (الجرابعة، ٢٠١٢، ٢٥).

وفي ضوء هذه الأبعاد، نجد أن الأمن القومي يشمل جميع الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الدولة، بهدف المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها، ورفاهية شعبها، والدفاع عن قيمها ومعتقداتها ومبادئها ومُثلها العليا في مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي، وهناك عدة مستويات لتحقيق الأمن القومي في أي دولة تتمثل فيما يلي(زهران، ١٩٩٩، ٤٨-٤٩):

١- **مستوى داخلي:** يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، وخاصة تلك المدفوعة أو المدعومة من الخارج، وهذا يتطلب أن يعبر النظام السياسي عن القيم الجماعية للشعب، وأن تكون سياساته محققة للقدر المناسب من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية.

٢- **مستوى إقليمي:** ويتمثل في وجود علاقات إستراتيجية مع دول الجوار في الإقليم، وإقامة تحالفات مشتركة فيما بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وغيرها.

ويمكن تعريف الأمن القومي على المستوى الإقليمي بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية ، وبالتالي فإن الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن القومي لما له من فوائد عديدة ، على أن يتم الالتزام بأصول وقواعد العمل الجماعي. (جزان،٢٠٠٤، ٩)

٣- **مستوى عالمي أو دولي:** ويتمثل في تكوين شبكة علاقات دولية في المحيط الدولي، والتحالف مع الدول الكبرى، وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة في تحقيق أمنها القومي بخصائص النظام الدولي السائد، وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى.

ومن هنا فإن الأمن القومي في أي مجتمع هو نتيجة التفاعل بين المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو نقطة التقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، كما يرتبط بقدرة الدولة على تحقيق التضامن الاجتماعي والتنمية الشاملة في الداخل، والاستقلال الوطني والقومي في الخارج.

هـ- مقومات الأمن القومي:

الأمن القومي كمفهوم مجتمعي شامل له مجموعة من المقومات التي تمثل مقتضيات الحماية الذاتية له، والنقص في أي مقوم من هذه المقومات يضعف من قوة المجتمع ويهدد أمنه القومي، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

١- المقومات الإستراتيجية:

ويتمثل في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته، ومساحة الدولة وعدد سكانها ومواردها الطبيعية وقربها أو بعدها عن منافذ الملاحة العالمية ، ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نوعية الصناعات الموجودة ومدى تركيزها أو انتشارها، ووسائل الاتصال بين المناطق المختلفة للدولة .

ودائما ما تسعى الدول الكبرى للسيطرة على الدول ذات المميزات الجغرافية، سواء ذات الموقع الاستراتيجي أم الغنية بالثروات الطبيعية، كالنفط والمعادن والغاز؛ لذا فإن دراسة الموقع الجغرافي ومعرفة مزاياه وعيوبه يفيد في تحديد الجوانب التي يمكن أن تؤدي إلى التصادم مع الدول الأخرى، ليتم الاستعداد لها مسبقا حتى لا يتعرض الأمن القومي للخطر.

٢- المقومات السياسية:

ويتمثل في الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها، وذلك من خلال تنظيم وإدارة مؤسسات الدولة ومواردها المختلفة، ويشمل هذا المقوم جانبين أساسين هما (ئاكرة يي، ٢٠١١، ٦٠) :

- **الجانب الداخلي:** ويتمثل في النظام السياسي ومدى قدرته على حل المشكلات الداخلية للدولة ، وحسن استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.
- **الجانب الخارجي** ، وتمثل في: سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك درجة تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وقدرتها على تحقيق مصالحها، والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون خضوعها لأي ضغوط خارجية.

وتعد السياسة الخارجية ، الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا ، حماية أمنها والحفاظ على كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها من أي أخطار أو تهديدات خارجية. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، ونشر نفوذها في الخارج.

٣- المقومات الاقتصادية:

تمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي إلا في ظل اقتصاد قوى يترتب عليه استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيدا عن التبعية. وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي، وحجم القوى البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، هي:

- **الموارد الغذائية:** فلا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، وبالتالي لا يوجد أمن غذائي كامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية غير المتوفرة لديها، وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.
- **الموارد المعدنية:** أيضاً لا توجد دولة تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.
- **الموارد الصناعية:** يعتبر النمو الصناعي للدولة عاملاً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال ما لم تساندها القدرة على تصنيع آلات الحرب.

٤- المقومات الاجتماعية والثقافية:

يتمثل المقوم الاجتماعي في الحد من الجريمة والانحراف، وإشباع حاجات الأفراد المادية والروحية، ويعد ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى. فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي في حياته وحياة أسرته، سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن القومي بأبعاده المختلفة؛ حيث تنمو لديه مفاهيم الانتماء والولاء وتحمل المسؤولية التي تعد من أهم مكونات الأمن القومي في المجتمع (القش، ٢٠٠٣، ٩٠).

ولا تقل المقومات الثقافية عن المقومات الاجتماعية أهمية في بناء الأمن القومي ، فالمجتمعات التي تعاني انقسامات ثقافية شديدة، تصبح أكثر عرضة لتهديد أمنها القومي من قبل القوى الداخلية والخارجية. وتتوقف فاعلية المقومات الاجتماعية والثقافية في تحقيق الأمن القومي للدولة على مدى تحقق ثلاثة شروط أساسية هي(خميس ، ٢٠٠٥ ، ٦٧):

- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما ينمي لديهم قيم الولاء والانتماء للوطن .
- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، مما يؤكدد ارتباط الفرد بالمجتمع، ويعمق حالة الاستقرار الاجتماعي.
- القضاء على التمييز الاجتماعي سواء أكان دينيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا، وبالتالي القضاء على الخلاقات والصراعات بين فئات المجتمع.

٥- المقومات العسكرية:

تعد المقومات العسكرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن القومي للدولة، لأنه مهما توفرت المقومات السابقة للدولة ولم تتوفر القوة العسكرية، فلن تستطيع الدفاع عن أمنها وسيادتها، وقد تتعرض لمخاطر وتهديدات تؤدي إلى انهيارها أو سيطرة قوى خارجية عليها؛ ولذا فإن تحقيق الأمن القومي يتطلب وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن أراضي الدولة ومكتسباتها ضد الاعتداءات الخارجية، وحمايتها من التهديدات الداخلية، والحفاظ على سيادتها واستقلالها، ، وتتمثل المقومات العسكرية في حجم القوات المسلحة بالدولة ومعداتها وحجم تسليحها، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والتحالفات العسكرية.

٦- المقومات العلمية والتكنولوجية:

تشكل المقومات العلمية والتكنولوجية أهم سمات العصر الحالي، وتلعب دوراً مؤثراً في مدى تقدم الدول وتراجعها، وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل، وقد ازدادت أهمية هذه المقومات في الوقت الحاضر لتحقيق الأمن القومي للمجتمع، فغيابها يعني عدم القدرة على العيش في عالم الغد، عالم التصارع من أجل الهيمنة والسيطرة المعلوماتية والتكنولوجية والعلمية. وتتمثل المقومات العلمية والتكنولوجية في حجم الإنتاج العلمي، وعدد المراكز البحثية والجامعات، وحجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وعدد براءات الاختراع، وعدد العلماء والباحثين، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا وتصديرها.

٧- المقومات التربوية:

تشكل التربية والتعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة المنطلق الرئيس لبناء الشخصية القومية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوحدة الوطنية، وإلغاء الفوارق بين طبقات وطوائف المجتمع، وترسيخ القيم والاتجاهات، وتنمية قيم الولاء والانتماء، والوعي بالمحافظة على ممتلكات الوطن وثرواته وإنجازاته الحضارية، وغرس المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي.

وتتمثل هذه المقومات في حجم المؤسسات التربوية ودرجة تطورها، وخططها الإستراتيجية، ومدى كفاءتها الداخلية والخارجية، وقدرتها التنافسية، ومدى تعاونها في تثقيف وتعليم أبناء المجتمع وإكسابهم مفاهيم الأمن القومي، ودعم المشاركة المجتمعية، وقدرتها على المشاركة في حل مشكلات المجتمع، والحد من النزاع والصراع والاختلاف بين أفراده.

وتعد المقومات التربوية أساساً لتحقيق المقومات الأخرى، فالتربية الجيدة تؤدى إلى تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها، مما يؤدى إلى تحقيق الأمن القومي المصري.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التعليم الجامعي يمكن أن يقوم بدور فعال في الحفاظ على مقومات الأمن القومي بكافة عناصره السياسية والأمنية والاستراتيجية، وذلك من خلال قيام الجامعة بدور توعوي يشمل القيم المرتبطة والداعمة للأمن القومي ، وكذلك قيامها بدور محوري في رسم ملامح الشخصية الوطنية، وإعداد جيلاً قادراً على المشاركة السياسية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الثاني: التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري:

يمثل الأمن القومي أهمية كبيرة لكافة الدول والمجتمعات على مر العصور، حيث يتعرض لتهديدات وتحديات داخلية وخارجية عديدة تختلف في شكلها وحِدَّتها دولة إلى أخرى وفقًا لظروفها وطبيعتها، ويُقصد بالتحديات التي تهدد الأمن القومي كل العوامل التي تؤدي إلى تهديد القيم الداخلية للدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء كان ذلك بفعل قوى خارجية أم داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريق مباشر أم غير مباشر. وعلى اعتبار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل : هو ظاهرة متعددة الجوانب، لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويواجه المجتمع المصري العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنه القومي واستقراره ومستقبل أفراده، والتي تتطلب ضرورة تحديدها وادراكها، وتصنيفها حسب أولوياتها، استعداداً لوضع الخطط الاستراتيجية لمواجهتها والتغلب عليها، يمكن تناول هذه التحديات كما يلي.

أولا: التحديات الداخلية التي تهدد الامن القومي المصري:

يواجه الأمن القومي المصري بعد ثورتي (٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣) العديد من التحديات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي للدولة واستقرارها، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ- التحديات الاقتصادية:

يواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي، العديد من التحديات الاقتصادية والتي جاءت نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية متباينة ومختلفة في الفترة الماضية، بدأت بسياسات اشتراكية في الستينيات، ثم تحولت إلى انفتاحية رأسمالية في السبعينيات، ثم أعقبها برنامج الخصخصة والتعامل وفق آليات السوق مع بداية التسعينيات. وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

١- **ضعف إنتاج العديد من القطاعات الاقتصادية** كالزراعة والصناعة والسياحة، وضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع؛ مما أدى إلى تزايد حجم الواردات، والعجز التجاري وارتفاع الدين الخارجي.

٢- **ارتفاع معدل التضخم:** وذلك نتيجة لانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الواردات المصرية والتي بلغت ضعف الصادرات، وتشير إحصاءات وزارة المالية إلى أن إجمالي التبادل التجاري السلعي لمصر بلغ في نهاية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، قيمة ٨٢.٩ مليار دولار، منها ٦٠.٨ مليار دولار قيمة الورادات، ٢٢.١ مليار دولار صادرات (وزارة المالية، ٢٠١٥، ٦٧).

٣- **استمرار عجز الميزان التجاري:** وذلك بسبب الاعتماد على استيراد السلع الأساسية والضرورية كالقمح ومستلزمات الإنتاج، وعدم الاهتمام بالصناعات المحلية حيث أشارت إحصاءات وزارة المالية إلى أن العجز في الميزان التجاري بلغ ٣٨.٨ مليار دولار خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٣٤.١ مليار دولار في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (وزارة المالية، ٢٠١٥، ف).

٤- **انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية،** مما أدى إلى زيادة نسبة التضخم، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، تزايد حجم الواردات، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار والعملات الأجنبية.

٥- **تناقص احتياطي النقد الاجنبي:** خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب انخفاض تدفقات النقد الأجنبي من مصادره المعتادة كالسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المصريين في الخارج، بالإضافة إلى قيام الدولة بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة في سداد مستحقات الديون الخارجية، والواردات، والطاقة وغيرها.

يتضح مما سبق أن التحديات الاقتصادية تعد من المهددات الأساسية للأمن القومي المصري في الوقت الحالي، مما يتطلب ضرورة مواجهتها، وهو ما دفع الحكومة لتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي، وتحرير سعر الصرف للعملات الأجنبة، ورفع الدعم عن بعض السلع، وتطوير القوانين بما يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول العربية والأجنبية.

ب- التحديات السياسية:

رغم ما حققه الشعب المصري نتيجة لثورتي (٢٥ يناير، ٣٠يونيو) من إيجابيات ومكاسب سياسية ، إلا أن هناك بعض التحديات السياسية تحول دون تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، والتي تتمثل فيما يلي:

١- **ضعف المشاركة السياسية للمواطنين،** وتمثل ذلك في عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، أو الإدلاء بأصواتهم بدءاً من استفتاء مارس ٢٠١١، وحتى الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠١٥م .

٢- **ضعف النخب السياسية وعدم الثقة بها:** وتمثل ذلك في تقلص دور النخب والأحزاب السياسية بمختلف مشاريعها السياسية والفكرية، وفشلها في تكوين علاقة مع المواطنين وكسب ثقتهم، وعزوف البعض منهم عن تولي المناصب القيادية والتنفيذية في الدولة، مما أدى إلى فقدهم لثقة المواطنين وعدم الاقتناع بهم.

٣- **ضعف الإرادة السياسية لدى القيادات التنفيذية:** ويتمثل ذلك في تردد القيادات التنفيذية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة، وتحقيق التطوير المنشود لإصلاح مؤسسات الدولة.

٤- **ضعف الأحزاب السياسية** والمنظمات النقابية والمهنية والشبابية، وعدم قدرتها على التأثير في الرأي العام أو القرار السياسي للدولة، وضعف قدرتها على استيعاب الشباب، والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم.

٥- **غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية:** وعدم قيامها بدورها في التثقيف السياسي، وتوعية المواطنين وتشجيعهم للمشاركة في الحياة السياسية.

ج- التحديات الأمنية:

تعد التحديات الأمنية من أخطر التحديات التي تهدد الأمن القومي للمجتمع واستقراره السياسي والأمني، ومصالحه العليا، كما أنها تهدد مكانة الدولة وهيبتها، وتقلل من فعاليتها على الساحة الدولية، وتؤثر في سياستها الخارجية، وتعطى الفرصة للتدخل الخارجي تحت مظلة حماية الأقليات، أو مواجهة الإرهاب، ويواجه المجتمع المصري عدد من التحديات الأمنية يمكن عرض أبرزها فيما يلي:

١- تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب وبروز الجماعات المتشددة المسلحة :

يعد الإرهاب من أخطر الجرائم وأكبر التحديات التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي للمجتمع وسلامته واستقراره ، لما له من آثار سلبية على حياة المواطنين ومصالحهم . ويعرف الإرهاب بأنه كل فعل يمارسه أفراد أو جماعات أو دول ويمثل عدوان أو تخويف أو تهديد بشكل مباشر أو غير مباشر ، بهدف زعزعة أمن المجتمع واستقراره أو الإخلال بالنظام العام للدولة ، أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل نظام الحكم الأساسي، أو الإساءة لسمعة الدولة ، أو إلحاق الضرر بمرافقها أو مواردها الطبيعية ، أو مصالحها الاقتصادية .

وقد تعرضت مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣م وسقوط حكم الإخوان إلى موجات من الإرهاب من قِبل جماعات الإسلام السياسي، والجماعات التكفيرية في سيناء، حيث استهدفت القيادات الأمنية والأماكن الحيوية بالدولة، ورجال القضاء، والمؤسسات الأجنبية، وقطاع السياحة ، والمواقع الأمنية والإستراتيجية في الدولة، لذا فقد أشار تقرير الإرهاب الدولي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الاسترالي (Global Terrorist Index , 2015, 90) إلى أن مصر قد احتلت المركز الثالث عشر على مؤشر الإرهاب العالمي في عام ٢٠١٥م.

وللإرهاب آثاره السلبية على الأمن القومي المصري، التي تتمثل في تهديد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدولة ، وتعريض حياة المواطنين للخطر، واستنزاف الموارد الاقتصادية ، وهروب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة نفوذ وتدخل بعض القوى الأجنبية تحت مظلة الحرب على الإرهاب، وحماية الأقليات، بالإضافة إلي إضعاف الموقف السياسي والدبلوماسي للدولة في إدارة سياستها الخارجية (العراقي، ٢٠١٣، ٥٠٨-٥٠٩)؛ لذا فإن مواجهة هذا الإرهاب والقضاء عليه ، يتطلب ضرورة تضافر كافة الجهود المجتمعية والدولية ، للحد من انتشاره والحفاظ على كيان الدولة وأمنها واستقرارها.

٢- التهديدات على الحدود المصرية:

شهدت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تهديدات كبيرة على حدودها مع دول الجوار (ليبيا-غزة-السودان)، مما يهدد الأمن القومي المصري، فمن الجهة الغربية يأتي التهديد بسبب ضعف قدرة الجيش الليبي على السيطرة على حدوده البرية والبحرية مع مصر، ومن الجهة الجنوبية يرى السودان أحقيته في حلايب وشلاتين من ناحية، وسد النهضة الإثيوبي من ناحية أخرى، ومن الجهة الشرقية هناك مشكلة الأنفاق مع غزة والجماعات التكفيرية في سيناء، والتي ترتب عليها تسلل بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة- المدعومة من بعض القوى الخارجية- إلى داخل الوطن لتنفيذ عمليات إرهابية والإضرار بالمصالح الاقتصادية (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٣).

د- التحديات الاجتماعية:

يواجه المجتمع المصري مجموعة من التحديات الاجتماعية التي تؤثر على كافة مجالات الحياة للمواطن المصري من جهة، وأمن المجتمع واستقراره من جهة أخرى، ويمكن عرض هذه التحديات فيما يلي:

١- انتشار الفساد السياسي والإداري :

والذي تمثل في واستغلال النفوذ والمناصب، والسطو على أملاك الدولة، والرشوة والمحسوبية وإهدار المال العام وغيرها، وفي هذا السياق أشار تقرير الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2014) إلى أن احتلال مصر الترتيب (٩٤) من أصل (١٧٧) دولة في عام ٢٠١٤، و ذلك بسبب ضعف الأجهزة الرقابية وتقلص دور القانون وضعف هيبته، وعدم احترام نصوصه والحرص على تطبيقها (سالم، ٢٠٠٣، ٢٨١). ويؤدي انتشار الفساد إلى العديد من السلبيات التي تؤثر على استقرار المجتمع وأمنه القومي ، مثل حدوث أزمة ثقة بين الدولة والمواطنين، وشعورهم بالاضطهاد وعدم المساواة أمام القانون، وانتشار اللامبالاة بين الموظفين، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع.

٢- انتشار الفقر ومشكلة تأمين الغذاء:

وتمثل في ضعف قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب من أكل وسكن وشرب، وكذلك تدني الأوضاع الصحية والتعليمية وغيرها.

ورغم الجهود المبذولة للحد من الفقر والقضاء عليه ، إلا أن نسبته ما زالت عالية، مقارنة بالدول الأخرى، وبخاصة في المناطق الريفية ، فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، إلى أن نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (المحرومين من الصحة والتعليم ومستوى معيشة مناسب) في مصر بلغ ٨.٦% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤، ١٧٩)، مقابل ٦% لعام ٢٠١١م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،٢٠١١،١٤٨) . ويترتب على الفقر العديد من السلبيات التي تضر الفرد والمجتمع ، مثل ارتفاع معدل الجريمة، وتجارة المخدرات، والإرهاب، وانتشار الأمية والجهل وكثرة الأمراض، والتفكك الأسري وزيادة معدلات الطلاق، وانعدام المشاركة السياسية، مما يؤثر سلبا على أمن المجتمع واستقراره .

٣- ارتفاع معدل البطالة في المجتمع:

رغم رصد أسباب مشكلة البطالة وتحديد علاجها من قبل المتخصصين على مدار السنوات الماضية، إلا أن الواقع يشير إلى عدم اتخاذ إجراءات فعلية لحلها فما زالت المؤسسات التعليمية تقدم أعداد هائلة من خريجيها سنوياً دون أية ترتيبات أو تنسيق مع احتياجات سوق العمل، وترتب على ذلك وجود اختلال كبير بين القوى العاملة وفرص العمل المتاحة. وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل البطالة في الفئة العمرية (١٥-٦٤) خلال الربع الرابع (اكتوبر-ديسمبر) عام ٢٠١٤م قد بلغ ١٢.٩%، وأن معدل البطالة بين الشباب فى الفئة العمرية (١٥- ٢٩) قد بلغ ٢٦.٦ % من إجمالي عدد العاطلين خلال نفس الفترة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥، ٤٥).

وتؤدي البطالة إلى انتشار اليأس والاحباط بين الشباب، وعدم شعورهم بالولاء والانتماء للوطن، وتفشي الانحرافات السلوكية والأخلاقية ، وانضمام فئات عمرية من الشباب للجماعات الإرهابية المتطرفة، كما أن شعور الشباب بالحرمان، وعدم وجود مصدر ثابت للرزق يدفعهم إلى اتباع طرق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم كالتجسس وتجارة المخدرات، والعنف الموجه ضد النظام السياسي، مما يهدد أمن الوطن واستقراره(فرج ، ٢٠٠٨، ٨٦).

٤- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع:

تؤثر الأمية بشكل مباشر على التنمية في مختلف المجالات، كما أنها تعيق تطوير حياة الأفراد وتحسين ظروفهم الصحية وزيادة دخلهم، مما ينعكس سلبياً على أمن المجتمع وتماسكه واستقراره، ورغم الجهود التي بذلتها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على مشكلة الأمية خلال العقود الماضية، إلا أن هذه الجهود لم تحل المشكلة من جذورها، بل مازالت نسبة الأمية مرتفعة. حيث أشارت إحصاءات الهيئة القومية لتعليم الكبار إلى أن عدد الأميين في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) بلغ في يوليو ٢٠١٥ تقريباً (١٣.٩٥٣) مليون فرد، منهم (٤.٧٥٣) مليون ذكور، و(٩.١٩٩) مليون إناث (الهيئة القومية لتعليم الكبار، ٢٠١٥)، ويمثل هذا العدد الضخم من الأميين مشكلة كبيرة تواجه الأمن القومي المصري، ويؤثر على جهود التنمية في شتى المجالات.

٥- الاختراق الفكري والثقافي :

وتتمثل خطورته على الأمن القومي، في محاولة تشويه الثقافة الوطنية، والقضاء على دورها في الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه، وتغيير قيمه وعاداته وتقاليده، ونشر ثقافة الاستهلاك الترفي، واعتناق الشباب للأفكار الغريبة والضالة التي تشجعهم على القيام بأعمال ضد المجتمع، كالمظاهرات والاضرابات، والاعتصامات وغيرها. وتعد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها كالقنوات الفضائية وشبكات الانترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي، أدوات لهدم القيم وغسل العقول، وتحقيق أهداف الاختراق الفكري والثقافي (الاتربي، ٢٠١١، ١٨٦).

٦- أزمة التغير في منظومة القيم

القيم هي : محددات سلوكية ارتضاها كل من الفرد والجماعة والمجتمع للحكم على الأشياء والأشخاص والمواقف من حولهم. ولكل مجتمع نظامه القيمي الذي ينظم سلوك أفراده، ، وقد ظلت منظومة القيم في المجتمع المصري إحدى أدوات الضبط الاجتماعي، وآلية للاستقرار والتوازن، ومصدراً للإلهام الحضاري والثقافي ومحدداً لشكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل بين أفراده (عبدالناصر،٢٠٠٨، ٢) ، وقد طرأ على منظومة القيم للمجتمع المصري في الفترة الأخيرة ، العديد من التغيرات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها ، ويذكر يسين (٢٠١٣) خمسة ملامح أساسية لخريطة المجتمع المصري بعد الثورة لفهم التغيير الأساسي في القيم وهي:

- سقوط دور المثقف التقليدي وصعود الناشط السياسي.
- الانتقال من حركة الجماهير التقليدية إلى ظاهرة الحشود الجماهيرية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- التنافس بين الشرعية الثورية (التي تقدس الإضرابات والاعتصامات) والشرعية الدستورية.
- التمرد على السلطة سواء كانت سياسية، أم إدارية، أم حكومية.
- الرغبة الجماهيرية في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات على المستويات الكلية والجزئية، وكذلك الرقابة على تنفيذها.

وبناء على هذه الملامح الجديدة للمجتمع المصري بعد ثورة يناير ظهرت أنساق جديدة من القيم تتسم بالفوضوية قضت على الأنساق القديمة، وأصبحت هي الموجهة لسلوك النخبة والجماهير مما يؤثر سلباً على الأمن القومي للمجتمع واستقراره.

هـ- التحديات التربوية:

ترتبط التربية ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة للمجتمع وأمنه القومي من حيث تأثيرها عليه سلباً أو إيجاباً، فلا تنمية حقيقية بدون تربية جيدة. وتواجه المؤسسات التربوية في المجتمع المصري العديد من التحديات والمشكلات، يمكن عرضها فيما يلي:

١- انخفاض جودة التعليم وتقلص دوره في التنمية المستدامة:

لا يزال مستوى التعليم في مصر متدنياً من حيث الجودة والنوعية مقارنة بالتعليم في بلدان أخرى مثل كوريا الجنوبية أو دول شرق آسيا التي بدأت نموها متاخرا بالمقارنة بمصر، فقد أشارت بعض الدراسات مثل (الشحنه، ٢٠١٢)، (سكران، ٣٠١٣)، (عفيفي، ٢٠١٣) إلى انخفاض جودة وكفاءة التعليم المصري وذلك بسبب ضعف مؤسساته، واضطراب سياسته وفقدان الثقه في أهميته ومدى جدواه، وموارده وامكاناته المحدودة، وضعف مناهجه الدراسية واعتماده على الأساليب التقليدية في التدريس، وضعف قدرته على مواكبة التغيرات العصرية، فضلا عن عدم مواكبة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل، الأمر الذي ساعد على تزايد معدلات البطالة بين الخريجين.

٢- ضعف الإنفاق على التعليم:

فالميزانيات المخصصة للتعليم في مصر لا تفي بالاحتياجات الضرورية له، مما يؤثر سلباً على كفاءته وجودته، حيث لا تزال نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي أقل بكثير مما هو مطلوب، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م أن نسبة الإنفاق على التعليم في مصر بلغت ٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالى، وهى نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، والتي تبلغ ٦.٩% في النرويج ، و٥,٦% في الولايات المتحدة الأمريكية ، و٦% فى إسرائيل، و٨,٧%، فى الدنمارك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠١٤م، ١٩٠-١٩١).

٣- ضعف القدرة التنافسية للتعليم:

يؤدي ضعف القدرة التنافسية لنظام التعليم المصري إلى حرمانه من احتلال مكانة متميزة في السوق العالمي، وفي هذا السياق أشارت تقارير التنافسية العالمية إلى تراجع كبير في مختلف مجالات القدرة التنافسية لمصر في مجال التعليم خلال الفترة الماضية، مما أثر على قدرته على مواكبة التطورات العالمية (World Economic Forum, 2008, 2011, 2015) ، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١)

ترتيب مجالات القدرة التنافسية لنظام التعليم في مصر في تقارير التنافسية العالمية للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م،٢٠١١م/٢٠١٢م، ٢٠١٤/٢٠١٥م

المجالات	٢٠٠٨/٢٠٠٩م من أصل ١٣٤ دولة	٢٠١١/٢٠١٢م من أصل ١٤٢ دولة	٢٠١٤/٢٠١٥م من أصل ١٤٤دولة
التنافسية ككل	٨١	٩٤	١١٩
جودة التعليم ككل	١٢٦	١٣٥	١٤١
جودة التعليم الأساسي	١٢٩	١٣١	١٤١
جودة التعليم العالي والتدريب	٩١	١٠٧	١١١
جودة تعليم العلوم والرياضيات	١٢٨	١٣٢	١٣٦
جودة مؤسسات البحث العلمي	٩٦	١١٣	١٣٥
إنفاق الشركات على البحث العلمي	٥٧	١٠٦	١٣٣
التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتنمية	٧٩	١٢٨	١٣٣
جودة الإدارة المدرسية	١١٦	١٣٣	١٤٤

Source : World Economic Forum . THE Global Competitiveness Repot, 2008/2009 , 2011/2012, 2014/2015

ويتضح من الجدول السابق أن هناك تراجعاً كبيراً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥م) في كافة مجالات القدرة التنافسية المتعلقة بالتعليم في مصر، وقد أثر في قدرته على مواكبة الأنظمة التعليمية المتطورة في بعض الدول النامية والمتقدمة، كما حد من قدرته على احتلال مكانة مناسبة في السوق العالمي للتعليم، و يعد هذا من أخطر التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري.

٤- ضعف البنية التحتية للمؤسسات التعليمية:

ويتمثل ذلك في سوء حالة الأبنية التعليمية، ونقص المعامل والتجهيزات وغياب البيئة التعليمية المناسبة للقيام بعملية التعليم والتعلم بصورة جيدة، وارتفاع كثافة الفصول الدراسية في مختلف المراحل التعليمية مما يحد من جودة التعليم وكفاءته . ويرجع ضعف البنية التحتية للتعليم عدة أسباب ، أهمها انخفاض ميزانية التعليم، وقلة مخصصات الصيانة للمؤسسات والمباني التعليمية ، وعدم مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم .

٥- ضعف الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير :

رغم أهمية البحث العلمي، ودوره في الارتقاء بالمجتمع ورفع قدره ومكانته إقليميا وعالميا، واتجاه العديد من الدول إلى الاستثمار فيه؛ لما له من عائد ومردود على كل من المجتمع ومؤسساته الإنتاجية والخدمية، إلا أن الإنفاق على أنشطته في مصر ما زال ضعيفا سواء من قبل الدولة أم من قبل المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، حيث تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن حجم الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير بلغ ٠.٣٤ % من إجمالي الناتج المحلى في مصر عام ٢٠١١م، وهذه النسبة منخفضة جدا عن مقارنة بإنفاق بعض الدول الصناعية، مثل السويد التي تنفق ٣.٣٩% من دخلها على البحث العلمي، والولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق ٢.٧٦ %، واليابان التي تنفق ٣.٣٩%، وكوريا الجنوبية التي تنفق ٤.٠٤%، وإسرائيل التي تنفق ٣.٩٧%(البنك الدولي، ٢٠١٥).

٦- تناقض أدوار بعض المؤسسات التربوية :

ويتمثل ذلك في الدور السلبي الذي تلعبه بعض وسائل الإعلام مقابل المؤسسات التربوية الأخرى، فبدلاً من تكامل دورها مع المؤسسات التربوية والقيام بدورها الإيجابي المتمثل في التثقيف والتعليم والإرشاد، والتوجيه والتوعية بمصالح المجتمع ، نجد بعضها يتحول إلى أداة لهدم القيم الراسخة للمجتمع، وطمس الهوية الثقافية، وغسل عقول الشباب، وتسطيح فكرهم، والنيل من الرموزالوطنية، مما يؤثر بصورة سلبية على ما تقوم به المؤسسات التربوية الأخرى .

ثانيا : التحديات الخارجية التي تهدد الأمن القومي المصري:

تواجه مصر في الوقت الراهن العديد من التحديات والتهديدات الخارجية التي تهدد أمنها القومي واستقرارها؛ نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي متميز ، ومكانتها المؤثرة سياسياً وثقافياً على المستوي الدولي والإقليمي. ويمكن تصنيف التحديات الخارجية التي تواجه مصر وأمنها القومي إلى نوعين: تحديات إقليمية، وتحديات عالمية، ويتضح ذلك فيما يلي:

أ- التحديات الإقليمية التي تهدد الأمن القومي المصري:

أدت التطورات والتغيرات التي شهدتها المنطقة في الفترة الأخيرة إلى زيادة التحديات الإقليمية التي تواجه الأمن القومي المصري وتهدده ، حيث يوجد ارتباط وثيق بين الأمن القومي المصري والأمن الأفريقي من جهة، والأمن العربي من جهة أخرى، وذلك نتيجة لتأثر المصالح المصرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية بعلاقتها بهذه الدول وتوجهاتها، وفيما يلي عرض لبعض هذه التحديات:

١- **تحدي المياه في دول حوض النيل** : ويتمثل ذلك في قيام أثيوبيا بإنشاء سدين كبيرين على منابع نهر النيل، الأول سد النهضة على النيل الأزرق، والثاني على نهر دايوسن، وتمثل أثيوبيا التي تمتلك ٨٥% من مياه نهر النيل تقريباً الخطر الأكبر لدول حوض النيل وخاصة مصر التي تقع في أسفل الحوض (نور، ٢٠١٣، ٥٢)، وتعد أزمة المياه مع إثيوبيا من المهددات الرئيسة للأمن القومي المصري؛ لما يترتب عليها من تهديد لكيان الدولة ، حيث يعد نهر النيل المورد الرئيس، الذي يوفر ٩٧% من احتياجات مصر من المياه، وقد زادت خطورة هذا التحدي بعد تطور العلاقات الإسرائيلية مع دول حوض النيل وآخرها دولة جنوب السودان.

٢- **التحدي الإسرائيلي** : وخطر إسرائيل لا يتمثل في احتلالها لأجزاء من بعض الدول العربية فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية، والتي تهدد كافة الدول العربية . كما أن المخطط الإسرائيلي لا يتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل يتجاوز ذلك ليشمل رقعة أكثر اتساعاً. وتسعى إسرائيل منذ فترة ليست بالقصيرة على توثيق علاقاتها مع إثيوبيا، وتنفيذ مشروعات مائية مشتركة معها ، كالمساعدة في إنشاء سد النهضة على النيل الأزرق، ونقل المياه عبر قناة مغطاة أو على ناقلات مائية عبر البحر الأحمر وصولاً إلى ميناء "إيلات"، في مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الإثيوبية، كما قامت إسرائيل بتقوية علاقاتها العسكرية والأمنية مع اريتريا، بهدف التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يمثل أهمية إستراتيجية كبيرة، بالإضافة إلى دورها في تقسيم السودان، واستقلال جنوبه، ودعمه ضد السودان ومصر في نفس الوقت. (الجرابعة، ٢٠١٢، ٢٨ : ٢٩)، ومن الأسباب التي تجعل من إسرائيل مصدر مباشر لتهديد الأمن القومي المصري ما يلي:

أ- لا تزال "إسرائيل" تحشد الجزء الأكبر من سلاحها التقليدي على الحدود الشمالية مع مصر رغم توقيع معاهدة السلام معهما عام ١٩٧٩، مما يدل على أن "إسرائيل" غير معنية بصنع سلام حقيقي عادل وشامل في المنطقة.

ب- تمتلك "إسرائيل" رؤوس نووية، وتعمل على تطوير مفاعلاتها النووية باستمرار بما يبقيها عنصر التهديد الأساسي والدائم للأمن القومي المصري والعربي على حد سواء.

ج-اخترقت "إسرائيل" القرن الإفريقي منذ أوائل التسعينات، بإقامة علاقات عسكرية مكثفة مع كل من إثيوبيا وإريتريا من خلال عقد مجموعة اتفاقيات سرية تتيح لها تواجداً عسكرياً واستخبراتياً في جنوب البحر الأحمر، وعلى سواحله التابعة لإريتريا، وعند مدخل باب المندب. بغية حصار التواجد العربي في البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وتمتعها بإمكانات لوجستية تمكنها من القيام بضربات مفاجئة ومباشرة انطلاقاً من باب المندب عند الحاجة إلى ذلك، وانهاء طبيعة البحر الأحمر كبحيرة عربية تاريخية (جزان،٢٠١٤، ٢٠).

٣- **الصراعات الداخلية المسلحة فى بعض الدول العربية** كليبيا، واليمن، وسوريا، والعراق ولبنان، الأمر الذي يمثل تهديدا جوهرياً لوحدة هذه الدول ونسيجها الوطنى، ويجعلها بيئة مناسبة وجاذبة للعناصر الإرهابية المتطرفة ، مما يهدد الأمن القومي المصري والعربي.

٤- **عدم استقرار الملاحة فى البحر الأحمر:** وذلك نتيجة لزيادة أعمال القرصنة قرب السواحل الصومالية، وما ترتب عليه من زيادة نفوذ الأساطيل الأجنبية فى البحر الأحمر، وخليج عدن بحجة مواجهة القرصنة، مما يمثل تهديداً للأمن القومى المصري والملاحة فى قناة السويس.

٥- **تراجع دور مصر الريادي على المستوى العربى والإقليمى :** وذلك بسبب السياسة الخارجية لمصر منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وغيابها عن الاهتمام بالقضايا العربية والأفريقية والدولية بشكل كبير ؛ نتيجة لرغبة القادة والسياسيين فى خفض الاهتمام بالخارج والاتجاه إلى حل المشكلات الداخلية (الشيمى،٢٠١٢، ٣٦٥)، مما هيأ الساحة لسعى بعض دول المنطقة في محاولة لاحتلال مكانة مصر وتأثيرها على الساحة الإقليمية.

٦- **تقسيم السودان:** حيث يمثل السودان العمق الاستراتيجى لمصر، الأمر الذي جعل تقسيمه إلى دولتين وعدم استقراره السياسى، والصراع بين شماله وجنوبه يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي لمصر.

٧- **زيادة النفوذ التركى فى المنطقة:** حيث تسعى تركيا إلى استعادة دولة الخلافة العثمانية من خلال مساندتها لبعض الجماعات الموالية لها فى دول الربيع العربى ومحاولة الوصول لحكم تضمن ولاءه لها(حامد، ٢٠١٥، ٧٨)، ويتضح ذلك فى محاولاتها المستمرة لإثارة المجتمع الدولى ضد مصالح مصر الإقليمية والدولية ، مما يمثل تهديداً للأمن القومي المصري.

٩- **التحدي القطري لمصر:** ويتمثل ذلك فى زيادة النفوذ الاقتصادي لقطر فى المنطقة، وسعيها تقليص الدور الريادي الإقليمى لمصر، ومحاولة استخدام نفوذها من أجل وقوف بعض الدول الأجنبية ضد مصالح مصر الإقليمية والدولية (حامد،٢٠١٥، ٧٨).

١٠- **النفوذ الإيرانى فى المنطقة:** ويتمثل ذلك فى دعم إيران للجماعات الشيعية فى كل من لبنان وسوريا واليمن والبحرين والعراق، وسعيها المستمر للتدخل وزعزعة الاستقرار فى منطقة الخليج العربى للسيطرة عليها، وتحالفها مع كل من تركيا واسرائيل، مما يؤثر على الأمن القومي العربي واستقراره من ناحية، والأمن المصري من ناحية أخرى.

ب- التحديات العالمية التي تهدد الأمن القومي المصري:

هناك العديد من التحديات الدولية التي تهدد الأمن القومي المصري ، يمكن توضيحها فيما يلي:

١- النظام العالمي الجديد:

شاع استخدام هذا المصطلح مع أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، إلا أن جذوره التاريخية ترجع إلى الخمسينيات من القرن الماضي، عندما طرح في سياق مطالبة دول العالم الثالث بنظام عالمي جديد راعي مصالحها ويأخذها بعين الاعتبار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إجهاض هذه المساعي خوفا من فقدان امتيازاتها (خميس، ٢٠٠٥، ١١٢).

وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية لعدد من الدول العربية، وتصرفت في المجتمع الدولي على أنها القوة الوحيدة التي تمثل النظام الدولي، وبالتالي ينبغي ترتيب دول العالم وفقاً لمصلحتها، بحجة أن الحدود الدولية الموجودة في الوقت الحالي تمت بناءً على مصالح قوى بائدة . وخصت الولايات المتحدة المنطقة العربية بأكبر قدر من إعادة الترتيبات؛ فظهر مشروع الشرق الأوسط، ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير. ويجعل هذان المشروعات من "إسرائيل" مركزاً إقليمياً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي عن طريق الاعتماد على الأيدي العاملة العربية، ورأس المال والنفط الخليجي والتكنولوجيا الإسرائيلية. وفي امتداد لهذين للمشروعين ، ظهر مفهوم "الفوضى الخلاقة" بهدف إعادة ترتيب المنطقة حسب الرؤية الأمريكية لقيادة العالم، وإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة، ومنع أي قوة أخرى من الصعود كقوة منافسة لها على الساحة الدولية، أو فرض النفوذ في المنطقة العربية.

ثم ظهر مشروع "برنارد لويس" مستشار وزير الدفاع الأمريكي لشئون الشرق الأوسط الذي يقوم على فكرة تفتيت البلاد العربية والإسلامية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية ومذهبية، وذلك من خلال إثارة الفتن في المنطقة ودفع العرب والإيرانيين والأتراك والأكراد للصراع والحرب مع بعضهم البعض حتى يسهل السيطرة عليهم.

وتتمثل خطورة النظام العالمي الجديد على الأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن القومي المصري بصفة خاصة فيما يلي:

- تقييد تسليح الدول العربية عامة ومصر خاصة، وفقاً لمعايير انتقائية تخدم مصالح أمريكيا وإسرائيل، إضافة إلى التهديدات الاقتصادية من خلال اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها(بوبوش، ٢٠١٠، ٢٧-٢٨).
- إشاعة الفوضى والاضطرابات في الدول العربية عامة ومصر خاصة، مما ييسر للولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على مكانتها المهيمنة على الشرق الأوسط.
- التأثير على سيادة الدول العربية ، ومحاولة النيل من استقلالها، وتهدد كيانها واستقرارها.

٢- ثورة المعلومات والاتصالات:

تعد ثورة المعلومات والاتصالات من أهم مظاهر العولمة التي نمت بشكل كبير منذ نهاية القرن العشرين وحتى الآن، ومن أبرز سماتها أنها عابرة للحدود، حيث يصعب على أي دولة منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج عن طريق الانترنت والأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية وغيرها.

وقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى زيادة المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن القومي المصري، وذلك لدورها في نشر الجرائم الإلكترونية من خلال شبكة الانترنت، ومحاولة اختراق نظم المعلومات المتخصصة وفك رموز ثغراتها الأمنية، والتدخل غير المشروع لتعديل محتوياتها، وتعمد الإضرار بمصالح المواطنين، ودعم اتصالات عصابات الجريمة المنظمة، والتدمير المتعمد لقواعد البيانات، ونشر ثقافة الإجرام، ونشر معلومات حول أساليب ارتكاب الجرائم، والسرقة عن بعد، وانتشار المواقع الإباحية، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، مما يهدد أمن الدول واستقرارها (ئاكرة يى، ٢٠١١، ٣٨٠).

ونتيجة لثورة المعلومات والاتصالات تأثر مفهوم سرية المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، حيث تغيرت الصورة التقليدية للتجسس نتيجة حصول الدول على المعلومات بصورة مباشرة عبر الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، مما يؤثر على سيادة الدولة وأمنها القومي وكافة أنشطتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية (ناكرة يى، ٢٠١١م، ٦٥)، كما أضافت ثورة المعلومات والاتصالات أيضاً تهديداً جديداً للأمن القومي، حيث استخدمت الدول المتقدمة تكنولوجيا التقنيات الحديثة لسرقة المعلومات من الدول النامية في مختلف المجالات، واستطاعت الجماعات الإرهابية والمتطرفة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسلحة، وكيفية استخدامها في تنفيذ العمليات الإرهابية في مختلف مناطق مختلفة العالم (بريجينسكي، ٢٠٠٤ ، ٢٤).

كما تأثر الأمن القومي المصري سلباً بثورة المعلومات والاتصالات ، وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك من خلال المحاولات المتكررة للجماعات الإرهابية لاختراق المواقع الالكترونية للمؤسسات السيادية في الدولة، كمجلس الوزراء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومحاولة اختراق البنوك، وتنظيم الاعتصامات وتشجيع الأفراد على الإضرابات لتعطيل عجلة الإنتاج، ونشر المعلومات الكاذبة والمضللة على شبكة الانترنت، وانتشار الجريمة الالكترونية، والنصب وانتحال الشخصية، والتشهير وتشويه السمعة، والنيل من الرموز الوطنية، وتبادل المعلومات بين الجماعات الإرهابية والمتطرفة، فضلاً عن استفادة هذه الجماعات من المعلومات المتوفرة على الانترنت عن صناعة المتفجرات والمواد الضارة، كما أصبح الانترنت أحد مصادر نشر الأفكار الإرهابية، والترويج لها واستقطاب الشباب والمراهقين مما شكل خطورة كبيرة على الأمن القومي المصري .

٣- العولمة :

برزت ظاهرة العولمة بوضوح في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وارتبطت بنظريات تنادي بتقليص السلطة المطلقة للدولة، وإلغاء الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية بين الدول، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة، تختفي فيها الفوارق بين البشر سواء أكانت بسبب الجنس، أم اللون، أم العقيدة، بحيث يكون انتماء كل إنسان للعالم كله، لا للوطن الذي نشأ فيه، وذلك بتفريغه من وطنيته وقوميته وقيمه المجتمعية وانتمائه الديني والثقافي، بحيث يصبح تابع للقوى الكبرى التي تهيمن على النظام العالمي الجديد.

وتكمن خطورة العولمة في سعيها لإلغاء سيادة الدولة ، وتغييب الهوية القومية والوطنية، وهي بذلك تصبح نقيضًا لسيادة الدولة وتهديداً لأمنها القومي، فمهمة الأمن القومي الأساسية هي حماية الدولة وكيانها وحدودها والحفاظ على اقتصادها وثرواتها الطبيعية واستقرارها ونسيجها الاجتماعي، بينما تسعى العولمة بعملياتها وأدواتها المختلفة إلى تقليص سلطة الدولة وسيادتها (منصور، ٢٠١١، ٦٨).

وتؤثر العولمة سلباً على البعد الاقتصادي للأمن القومي، حيث تسعى إلى عولمة الإنتاج والتجارة وخلق سوق عالمية حرة تسيطر عليها الرأسمالية العابرة للحدود والقوميات والمؤسسات متعددة الجنسيات، هذا بالإضافة إلى تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للبيع بما في ذلك الثقافة، وتقليص سلطة الدولة وتحويلها إلى مؤسسة وظيفتها تسهيل وتسيير متطلبات العولمة وعملياتها في مجالات الإنتاج والاستثمار وحركة رأس المال(Kirshner, 2006, 9).

ويعد التأثير الثقافي للعولمة على الأمن القومي للوطن أشد خطراً من التأثير السياسي والاقتصادي، وذلك لدورها في تشكيل الفكر والشخصية القومية والمبادئ الوطنية ، وإعادة صياغتها ثقافيا وسياسيا، واستبدال المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية والمفاهيم السياسية ونشر نماذج المعايير الاستهلاكية للعولمة التي حولت كل شيء سلعة قابلة للبيع والشراء بما في ذلك الثقافة.

وقد تعرضت مصر بعد ثورة ٣٠ يوليو٢٠١٣ إلى العديد من الضغوط والابتزاز من جانب قوى العولمة، مستغلة قضية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، وبعض الحوادث الإرهابية كوسيلة للضغط على الدولة المصرية التي رفضت الخضوع والدوران في الفلك الأمريكي، حيث تم استغلال هذه القضايا بطريقة انتقائية وبمعايير مزدوجة، وليس عن حرص والتزام، وإنما بغرض التشهير وابتزاز الدولة التي رفضت الهيمنة الغربية والأمريكية على العالم؛ لإرغامها على تقديم تنازلات عن حقها في السيادة، فكان التهديد بقطع المعونات، والتلويح بقضية انتهاك حقوق الإنسان وحماية الأقليات الدينية، أو تدويل بعض القضايا المحلية، كما امتدت الآثار السلبية لإثارة الفتن الطائفية والاحتقان بين فئات المجتمع، بالإضافة إلى محاولة إسقاط الدولة المصرية أو إضعافها والحد من حضورها الإقليمي والدولي، ومحاولة التشكيك في المؤسسات الوطنية، وتشويه الهوية الثقافية، وتعميق التبعية الاقتصادية للغرب، ونشر الأنماط الاستهلاكية، وتغيير منظومة القيم في المجتمع المصري، مما يؤثر على استقرار المجتمع وأمنه القومي ومصالحه العليا.

ومما سبق يتضح أن مصر تواجه العديد من التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تهدد أمنها القومي واستقرارها، مما يستوجب ضرورة وضع رؤية مستقبلية للارتقاء بالتربية بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة لتفعيل دوره في الارتقاء بالمجتمع، ووضعه في مكان مناسب بين الدول المتقدمة، وزيادة قدرته على مواجهة المشكلات والتحديات ، والحفاظ على مقومات أمنه القومي واستقراره.

المحور الثالث: وظائف الجامعة ودورها في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري

يمثل التعليم الجامعي قمة الهرم التعليمي في كافة الأنظمة التعليمية في العالم ، والجامعات بما لديها من إمكانيات مادية وخبرات وكفاءات علمية مطالبة أن تؤدي وظائف مختلفة ومتميزة عن ما تؤديه المؤسسات التعليمية الأخرى، وتعد وظائف الجامعة المحددات الرئيسة لمسارات العمل الجامعي. وتجمع الأدبيات على أن هناك ثلاثة وظائف رئيسة للجامعة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وفيما يلي يتم تناول هذه الوظائف.

أولاً: التدريس :

يعد التدريس الوظيفة الأساسية لكافة مؤسسات التعليم العالي، كونه يشغل قدراً كبيراً من وقت أعضاء هيئة التدريس وتفكيرهم وجهدهم من جهة، ولأنه ذو تأثير كبير على الطلاب من حيث تكوين شخصياتهم وتنمية مواهبهم وقدراتهم، وإكسابهم الكثير من المعارف والمعلومات والمهارات المهنية المتخصصة من جهة أخرى. وفي ما يلي سيتم تناول وظيفة التدريس الجامعي من حيث أهميته ، وخصائصه:

أ- أهمية التدريس الجامعي

تأتي أهمية التدريس الجامعي في مقدمة الوظائف الرئيسة للجامعة، حيث يعد الوظيفة التي تشترك فيها جميع مؤسسات التعليم العالي من معاهد عليا وجامعات وكليات على مختلف أنماطها وأشكالها، وقد أثبتت نتائج الكثير من الدراسات الميدانية أهمية التدريس كوظيفة أساسية للجامعة، حيث أعطى أعضاء أهمية أكبر أولوية خاصة لدورهم التدريسي(الثبيتي، ١٩٩٦، ٤).

ويمثل التدريس الجامعي أهمية كبيرة بالنسبة لطلاب الجامعة، حيث يتم من خلاله التفاعل الفكري والمعرفي بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس سواء في قاعات الدراسة أو خارجها، وذلك نظراً لكون التدريس الجامعي ليس مقصوراً على التفاعل المباشر بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب داخل قاعات الدراسة فقط، وإنما يشمل أيضاً التفاعل خارج قاعات الدراسة خلال الإرشاد الأكاديمي ، والإشراف على طلاب الدراسات العليا وغير ذلك.

وفي واقع الأمر لا يقاس التميز في التعليم الجامعي من خلال قدرات الجامعة وإمكاناتها المادية، وإنما من خلال المساهمة الفعلية لها في التحصيل العلمي والنمو الفكري والاجتماعي لطلابها ، وإعدادهم إعداداً مهنيا جيداً، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التدريس الجامعي الجيد ، فرغم الاستفادة الكبيرة لطلاب الجامعة من المعامل والمختبرات والمكتبات وكافة المرافق والإمكانيات التي توفرها الجامعة لهم، إلا أنهم يتفاعلون معرفيا وفكرياً وسلوكياً مع أعضاء هيئة التدريس خلال العملية التعليمية بجوانبها المختلفة وأهمها جانب التدريس ، وتتمثل أهمية التدريس الجامعي بالنسبة للطلاب في اكتسابهم من خلاله العديد من الخبرات التي تتمثل فيما يلي (الثبيتي، ١٩٩٦، ٥-٧):

- يكتسب الطلاب من خلال التدريس الجامعي المهارات ذات الصلة بحياتهم العملية والمهنية.
- يتكون لديهم الكثير من القيم والأفكار والمفاهيم العلمية ذات الصلة بجوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، السائدة في محيطهم الاجتماعي.
- تحسين مستوى التحصيل سواء في المهارات اللفظية، أم الرياضية ، أم المعرفة العلمية التخصصية.
- اكتساب وتنمية أساليب التفكير المختلفة ، والقدرة على التعلم الذاتي ، والاستخدام الوظيفي للمعلومات، ومهارة حل المشكلات.
- اكتساب القيم والمبادئ الأخلاقية الحميدة والاتجاهات الإيجابية، وبلورتها إلى واقع ملموس في حياتهم الاجتماعية.
- التوعية بقضايا المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- خصائص التدريس الجامعي الفعال:

نظراً لأهمية التدريس الجامعي، فقد أجريت العديد من الدراسات للتعرف على الصفات التي يجب أن يتميز بها عضو هيئة التدريس الفعال في قاعة الدراسة، وقد خلصت نتائج هذه الدراسات إلى تصنيف تلك الصفات إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي (الثبيتي، ١٩٩٦، ١٣):

- **الجانب العلمي** : ويشمل تمكن عضو هيئة التدريس من مادته العلمية بشكل جيد، والاهتمام بمجاله المهني ومتابعة كل تطور جديد فيه، والتنمية المستمرة في المستوى الفكري والعلمي لعضو هيئة التدريس.
- **المهارات التدريسية:** وتشمل الإعداد الجيد للمحاضرة ، والقدرة على العرض الشيق والمنظم للمادة العلمية ، واستخدام معايير واضحة ومحددة لتقويم أداء الطلاب، وتشجيع الطلاب على المشاركة الايجابية الفعالة أثناء المحاضرات، ومنحهم الفرصة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية وصراحة.
- **السمات الشخصية:** وتتمثل في الحماس والاتجاهات الإيجابية نحو التدريس، ونحو الطلاب، والموضوعية، والصدق والأمانة، والعدل في التعامل مع الطلاب، وحسن المظهر، والاعتراف بالخطأ وتصحيحه إذا حدث ذلك.

ولكي يكون التدريس الجامعي فعالاً ، والعطاء الفكري لعضو هيئة التدريس في قاعة الدراسة عطاءً إبداعياً وخلاقاً ، يجب أن تتسم البيئة التعليمية بمقومات وخصائص تساعد على تنمية الإبداع الفكري والنمو المعرفي والأكاديمي للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس على حد سواء، وتأتي الحرية الأكاديمية والفكرية في مقدمة هذه المقومات.

ثانيا البحث العلمي:

يعد البحث العلمي من أهم أركان التعليم الجامعي، حيث تقوم الجامعة بدور مهم في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدمه من أبحاث علمية تتناول مختلف مشكلات المجتمع، وما تحققه هذه الأبحاث من نتائج تمثل حلولاً علمية لكثير من مشكلات المجتمع في مختلف التخصصات والمجالات. كما أن البحث العلمي يمهد الطريق لرقى المجتمع وتقدمه وتطوره في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية.

ويشير الثبيتي (٢٠٠٠، ٢١٤)، إلى البحث العلمي على أنه نشاط فكري منظم يقوم به الباحثون في حقول المعرفة المختلفة وفقاً لأساليب منهجية علمية؛ وذلك من أجل إثراء المعرفة الإنسانية وتنميتها وتطويرها وتجديدها، وكذلك معالجة كافة المشكلات والقضايا التي تعيشها المجتمعات المعاصرة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والتقنية، والبيئية، كما أنه يمثل وظيفة أساسية من وظائف الجامعات في الوقت الحاضر.

ويعتمد ارتفاع مستوى البحث العلمي على عدة عوامل، أهمها مدى توافر الإمكانات المادية، والكوادر البحثية، وتوفير التمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية ، وتوفير خدمات المعلومات العلمية والتقنية، وتوافر الأجهزة والأدوات والمعامل، والتسهيلات الإدارية، ووجود مخطط استراتيجي لعملية البحث العلمي بما يتفق مع توجهات المجتمع واحتياجاته.

أما الأغبري (١٩٩٩، ٢٨) فيرى أن البحث العلمي يتخذ عدة أشكال من حيث منهجيته منها:

- **الأبحاث الوصفية:** وذلك في حالة الحاجة لتحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة كماً أو كيفاً.
- **الأبحاث الاستطلاعية:** وذلك في حالة التعامل مع ميدان جديد أو شرح المعلومات عن موضوع ما.
- **الأبحاث التحليلية:** وذلك عند الحاجة لمزيد من التفسير والتوضيح ، والوقوف على الأسباب رغم وجود معلومات كثيرة عن الموضوع.
- **الأبحاث التجريبية:** وذلك بهدف التأكد من بعض القضايا والفروض.
- **الأبحاث التطبيقية:** وذلك في حالة نقل العلم من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي بالتنفيذ الفعلي لمشكلة عملية.

ثالثاً: وظيفة خدمة المجتمع

تعد خدمة المجتمع وتنمية البيئة من أهم وظائف الجامعة، فمن خلالها تنفتح الجامعة على المجتمع الذي تنتمي إليه، ويتحقق التفاعل المنشود بينها وبينه، كما أنها تمثل الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة لأخرى. ومن ثم فإن الهدف الرئيس لكافة جوانب النشاط في الجامعة هو إعداد ما يحتاجه المجتمع من طاقات بشرية مؤهلة ومتميزة ، وإعداد قيادات لكافة مجالات المجتمع، وكما أنها مطالبة أيضاً بالقيام بالأبحاث العلمية التي تسهم في تقدم المجتمع ورقيه. وفيما يلي سيتم تناول وظيفة خدمة المجتمع من الجوانب التالية:

أ- مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع:

تعرفها موسوعة التربية بأنها: "الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي، بحيث يستفيد منها من يحتاج إليها في الوقت والمكان المناسب، وتتحقق الاستفادة من جميع الإمكانات المادية كالمعامل والمكتبات ، وغيرها من الإمكانات البشرية من أعضاء هيئة التدريس وطلاب وإداريين" (Lee, 1971,3335). ويتطلب هذا المفهوم من الجامعة أن تقدم وتستثمر كافة إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع المحلي، والذي بدوره يتطلب معرفة وتحديد احتياجاته ؛ حتى يمكن تحقيق أقصى قدر من الاستفادة.

ب- مجالات خدمة المجتمع:

تتعدد مجالات الخدمة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، حيث تقوم بتقديم خدماتها للمواطنين مباشرة من خلال عدة أشكال، أهمها:

١. **برامج التعليم والتدريب المستمر**: وتتمثل في ما يمكن أن تقدمه الجامعات لأفراد المجتمع ومؤسساته من برامج تعليمية ودورات تدريبية بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإعداد القوى البشرية المؤهلة وذات المهارات الفنية والإدارية في كافة التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، والارتقاء بالوظائف المهمة للجامعات في جميع مواقع العمل والشراكة، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ويستلزم هذا تحديد أولويات ومتطلبات التنمية وحصر وتحديد الإمكانات القائمة والاحتياجات المطلوبة والأهداف المراد تحقيقها على المدى القريب والبعيد (مرسي، ٢٠٠٢، ٣٠).

ومن أشكال التعليم المستمر: الدراسات المسائية النظامية لمن لم يكن لديهم فرص للتعليم الجامعي، الجامعة المفتوحة، والتعليم من بعد، وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، ودورات وبرامج متخصصة توجه لكافة فئات المجتمع.

وتتحقق برامج التعليم المستمر من خلال ما يلي:

- ✓ ما تقدمه من متخصصين ومفكرين متميزين في كافة المجالات.
- ✓ ربط البرامج الدراسية والجهود البحثية للجامعة بالاحتياجات التعليمية للمجتمع.
- ✓ من خلال ما تقدمه الجامعة من أدوات وخدمات ضرورية لتلبية احتياجات المجتمع وإعداد الأبحاث التي تساهم في التعليم المستمر.

ومن هنا يعد التعليم الجامعي ركيزة التنمية المستدامة ليس فقط في مجال إعداد وتدريب الكفاءات اللازمة لحماية البنية الأساسية للمجتمع والدولة، وإنما أيضاً لإعداد وبناء القدرات الخلاقة في كافة ميادين الفكر، وتنمية والتفكير الناقد، وبناء طاقات الإبداع والابتكار.

٢. **التوعية والتثقيف:** تعد الجامعة مركزاً ثقافياً مهماً ومصدراً للإشعاع الثقافي والحضاري، وذلك بما لديها من مفكرين ومتخصصين في جميع المجالات. وتقدم الجامعات نوعاً من الثقافة الفكرية التي تقوم على أساس خدمة المجتمع وذلك فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والتطبيقية، وأيضاً من خلال إجراء الدراسات والأبحاث المتنوعة التي تسخرها بدورها لخدمة المجتمع، وكما تعقد الندوات العلمية التي يحضرها أعضاء هيئة التدريس المتخصصون في كافة العلوم العلمية والأكاديمية (فخر الدين، ٢٠٠٢، ٧٢). حيث تسعى الجامعة إلى تحقيق مسئوليتها نحو مجتمعها من خلال نشر المعرفة والثقافة الإيجابية ، والتوعية بأهمية التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وأثرها في تنمية المجتمع، والعمل على تثقيف المواطنين وتأهيلهم لخدمة الوطن وتضييق الفجوة بينه وبين المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى الوعي بالقضايا المحلية والعالمية، فواجب التعليم تشكيل عقول الأفراد وفقاً للمقتضيات المعرفية والثقافية للمجتمع.

٣. **مجال الاستشارات الفنية:** وهي خدمات يتولى تقديمها أساتذة الجامعات تخصصاتهم المختلفة لمؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يحتاجون لمثل هذه الخدمات. وتقدم الجامعة هذه الاستشارات في العديد من المجالات، مثل:

- ✓ الاستشارات الهندسية: تقدم الجامعة كافة الاستشارات الهندسية لجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك من خلال مكاتب الهندسة الاستشارية التابعة للجامعة.
- ✓ الاستشارات الإدارية: تقدم مكاتب الاستشارة الإدارية التابعة للجامعة خدماتها عن طريق الدورات التدريبية الإدارية المختلفة، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية المختلفة لكافة المشروعات الجديدة والقائمة لأجل تحسينها، كما تقوم بالوصف الوظيفي ودراسة الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات للدوائر والأفراد والمؤسسات التي ليس لها الخبرة الكافية.
- ✓ الاستشارات الطبية: تشكل معظم الجامعات خلية أزمة لمواجهة الأزمات الصحية التي يتعرض لها المجتمع ، أو الحالات الطارئة في البيئة المحيطة بالجامعة.

وبذلك تمثل الاستشارات التي تقدمها الجامعة في مختلف الميادين والتخصصات قنوات اتصال مباشرة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لحل مشكلاته المتنوعة.

٤. **مجال البحوث التطبيقية:** حيث تخصص بعض الجامعات مكتب اتصال خاص بها يتعاقد ممثلوه مع الجهات والمؤسسات المختلفة على القيام ببعض الأبحاث التي تنفذها الجامعة بتمويل من هذه الجهات، وفي بعض الجامعات الأخرى، تخصص الجامعة جزءاً من أرضها للشركات الصناعية؛ كي تقيم كل شركة راغبة مركز أبحاث خاص بها على أرض الجامعة، يعمل به بعض أساتذة الجامعة المتخصصين لتقديم الأبحاث التي تحل مشاكل هذه الشركات (المختار، ٢٠١٥، ٢٨).

فالأبحاث العلمية تغير واقع كثير من القطاعات، كما تزودها بخطط التطوير والتحديث، ويعد قيام الجامعة بالأبحاث العلمية وتعاقدها مع مؤسسات المجتمع لدراسة مشكلاتها وتشخيصها وعلاجها، إسهاماً في زيادة التوعية وارتقاء بالبيئة والمجتمع.

٥. **الاحتفال بالمناسبات العامة:** تنظم الجامعة بعض الاحتفالات بالمناسبات العامة، ذات الطابع البيئي، أو القومي ، وذلك من خلال: المحاضرات والندوات وتوزيع المطويات وعرض الملصقات ... وغير ذلك.

ج – اتجاهات تفعيل دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع:

ظهرت كثير من الاتجاهات الحديثة لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع، منها ما يلي:

١-تبني الجامعة اتجاه الانخراط والذي يعني اشتراك جميع العاملين بالجامعة من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وإداريين وعاملين في مجال خدمة المجتمع.

٢-الأخذ بأسلوب الجامعة المنتجة: ويتمثل ذلك في اعتبار الجامعة مؤسسة استثمارية يمكنها المشاركة في نقل وتسويق التكنولوجيا عن طريق تنفيذ عدد من البرامج الهادفة لتوصيل التكنولوجيا للمستثمرين، وتقديم الدعم اللازم للشركات والمؤسسات الصاعدة، ويشمل هذا الدعم أنواعاً مختلفة من الخدمات والأنشطة المساندة، البحثية والإدارية والتسويقية وغيرها من الخدمات (Fan, 2009, 35).

٣-اتجاه الشراكة والتعاون مع الوحدات الأخرى لخدمة أفراد المجتمع والحكومة والشركات والمدارس والمنظمات التعاونية، ومن أمثلة ذلك الشراكة التي تقوم بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والشركات الصناعية ، والتي تتضمن عقد لقاءات في الجامعة، وترتيب زيارات إلى موقع الشركة لإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات، إضافة إلى تبادل المعلومات والمطبوعات والتقارير الفنية مما ينعكس على نشاط الشراكة، وتقوم هذه البرامج على تحديد أحد أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين ليكون مسئول اتصال بين هذه البرامج والشركات الصناعية ، وكذلك تقوم كل شركة بتحديد مسئول اتصال من جانبها في هذه البرامج (أحمد ، ٢٠٠٩، ٢٦٠)، ولذلك يعد تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات أطراً وطنية للتأهيل والاعتماد، فالصناعة تلجأ إلى الجامعة نظراً لتعقد المعرفة العلمية، وزيادة حجم التنافس.

٤-تبنى الجامعة لأسلوب الأبحاث العلمية المعتمدة على البيئة؛ لما لها من دور بارز في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وقد ازدادت أهمية وظيفة البحث العلمي للجامعة في الوقت الراهن، وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تقدر أهمية البحث العلمي في تكوين وتنمية الثروة القومية، مما يؤدي إلى زيادة في إنتاجية العمل ورأس المال، وينتج عنه بالتالي تنوع السلع والخدمات المتاحة (جردات، ٢٠٠٢، ١٤٤). وتعتبر جامعة هارفارد من أشهر الجامعات التي تقوم على فلسفة تعليمية مفادها أن البحث العلمي والدراسة الجامعية مهمة لمواجهة قضايا ومشكلات المجتمع (David, 1999,372).

٥-الأخذ بالتعليم الخدمي والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية للتعليم العالي في كثير من الدول، ويعمل هذا النوع من التعليم على تعزيز الشراكة التي تدعم التربية للحافظ على العمل المجتمعي؛ حيث يعمل على تحديد احتياجات ومطالب المجتمع في الوقت الذي يوفر فيه الفرصة لتطبيق نظرية أو تنمية مهارات مهنية (Diss, 2010).

د- آليات الجامعة في خدمة المجتمع

لكي تنجح الجامعة في تطبيق المجالات السابقة لابد من وجود آليات تساعد على تحقيق ذلك، ومن أهم هذه الآليات ما يلي (عمار، ٢٠٠٩، ٦٣) :

١- الكوادر العلمية والبحثية:

وهي القوة البشرية التي تتضمنها الجامعة وتشمل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب والخريجين والعاملين والذين يعمل كل منهم في مجال عمله لخدمة المجتمع سواء بإجراء البحوث أم بإلقاء المحاضرات أم بخدمة أفراد المجتمع خارج أسوار المجتمع.

٢- مراكز البحوث:

وهي تقوم بإعداد المشروعات البحثية التطبيقية لمعالجة المشكلات التي تواجه البيئة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والثقافية والتي تسهم أيضاً في حل هذه المشكلات.

٣- إدارة التدريب:

وهي التي تتعامل مع مراكز الخدمة العامة، ومع المواطنين والجماعات والهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية والتي ترغب في تنمية مواردها البشرية من خلال التدريب الموجه في مختلف مجالات العلم.

٤- الوحدات ذات الطابع الخاص:

وهي الوحدات التي أنشئت بهدف تقديم خدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، مع توفير العائد المادي الذي يمكن هذه الوحدات من الاستمرار في أداء مهامها، حيث يكون لها استقلال فني وإداري ومالي لتحقيق هذا الهدف.

دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي

يمثل التعليم قاسماً مشتركاً في علاقة أنظمة المجتمع المختلفة ببعضها البعض، والتي في أساسها تمثل الأبعاد المختلفة للأمن القومي، من خلال اعتماده على هذه الأنظمة كمورد لمدخلاته المختلفة. وإذا لم تمتلك مدخلات النظام التعليمي قدرات استعدادات وقابلية تمكنها من الاستفادة من عملياته الداخلية، في حالة جودتها، وما لم تستفد أنظمة المجتمع الأخرى من مخرجات نظام التعليم في الوقت والمكان المناسبين، تفسد العلاقات والتأثيرات والفوائد المتبادلة بين هذه الأنظمة، ومن ثم يؤثر ذلك على منظومة المجتمع ككل. وفيما يلي توضيح لدور التعليم الجامعي في مواجهة التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري:

دور الجامعة في تلبية احتياجات سوق العمل

تتكون الجامعة من كليات ومعاهد دراسية والتي تتكون بدورها من أقسام علمية تتشعب داخلها إلى شعب وفروع (أو مسارات) علمية متخصصة، ومن ناحية أخرى يجب أن يجتاز كل خريج من هذه التخصصات جميع مفردات البرنامج الدراسي المعد لهذا التخصص كمتطلب للتخرج .

ونظراً لأن العالم أصبح قرية صغيرة وما ترتب على ذلك من وجود تنافس حقيقي بين الخريجين محلياً وعالمياً، فقد أصبح يستدل على تميز الجامعة وقوتها تعليمياً من قوة خريجها، وبالتالي قوة برامجها التدريسية ومدى ملاءمتها لسوق العمل المعني، ومتطلبات العصر. لذا فإن من أهم مهام الجامعة ككل والأقسام العلمية على بصفة خاصة، إعداد خطط وبرامج دراسية قوية لجميع التخصصات والعمل على تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة متطلبات سوق العمل (عبدالستار، ٢٠١٤، ٢١٤).

دور الجامعات في المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والمجتمع، وتكون لديه الفرصة في أن يسهم في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وتحديد أفضل السبل والوسائل لإنجازها، وذلك من خلال الأنشطة السياسية (أبو السعود، ٢٠١٠، ٢٩٩).

وتتخذ المشاركة السياسية أشكالاً متعددة ومتدرجة من حيث البساطة والتعقيد، بدءاً من المشاركة في العملية الانتخابية، ثم الالتحاق بالتجمعات والتنظيمات والأحزاب السياسية، ثم الترشح في الهيئات السياسية، ثم مناقشة القضايا السياسية والمجتمعية مع الزملاء، وانتهاءً بصياغة وإصدار القرارات، وتولي المسؤولية السياسية.

وتعطي الدول المتقدمة أهمية كبيرة لمشاركة طلاب الجامعات والمدارس الثانوية في الأنشطة السياسية، ففي النظم الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية يمتد نشاط الأحزاب السياسية إلى داخل المدارس والجامعات، كما تنتشر التجمعات السياسية داخل الجامعات الأمريكية، فيوجد على سبيل المثال جماعة الطلاب لمجتمع ديمقراطي، وجماعة الحقوق المدنية، وجماعة السلام، .....، وهكذا. وتمارس هذه الجماعات تأثيرات مهمة في التربية السياسية لأعضائها، أو تقوم بأنشطة من شأنها مساعدة الطلاب على المشاركة السياسية كنشر القيم الديمقراطية، وأدب الاختلاف، وتعويدهم على ممارسة أدوار القيادة من خلال اتحادات الطلاب، وجماعات الأنشطة الطلابية المختلفة (الخميسي، ٢٠٠٠، ٢٠٥).

ويمكن أن تسهم الجامعة في تشجيع الطلاب على المشاركة السياسية من خلال الإجراءات التالية (أبو السعود، ٢٠١٠، ٣٧٣):

- **تطوير المناهج الجامعية:** بحيث تتضمن المناهج الدراسية التي يدرسها طلاب الجامعة قدراً مناسباً من المعرفة السياسية. وأن تتناول المناهج الدراسية بالجامعة القضايا السياسية التي يمر بها الوطن، أو المطروحة على الساحة ، وتعالجها بصورة موضوعية.

- **طرق التعليم واستراتيجيات التدريس:** يجب أن يستخدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة طرقاً تعليمية واستراتيجيات تدريسية تشجع الطلاب على الحوار والمناقشة والتعليم التعاوني والتعلم النشط، من أجل تنمية القدرة على التفكير الحر والتفكير الناقد، وممارسة التفكير المستقل، واعتماد طرق تدريس تنمي القدرة على المشاركة والعمل الجماعي.
- **تنظيم الأنشطة والفعاليات السياسية:** مثل عقد الندوات والمؤتمرات السياسية، أو إقامة المعارض السياسية والثقافية، وتقديم العروض الفنية والمسرحية وعرض الأفلام التسجيلية والتاريخية أو التي تتناول الأحداث السياسية الجارية أو التي تعالج قضايا سياسية مطروحة للبحث والنقاش. ودعوة رجال السياسة والأحزاب للحديث فيها، وتحفيز الطلاب على حضورها والمشاركة فيها بإيجابية.
- **تفعيل دور المكتبات الجامعية:** وذلك بدعمها بذخيرة الكتب التاريخية والسياسية الحديثة والمتنوعة، وتيسير إجراءات التعامل مع مكتبات الكليات، وتخصيص أحد أيام الأسبوع في جدول الدراسة للقراءة الحرة والاطلاع، وتكليف الطلاب بعمل أبحاث ودراسات حول القضايا والظواهر السياسية والتاريخية، وتقديم جوائز تشجيعية لذلك، مما يزيد من الوعي السياسي والثقافة السياسية للطلاب.
- **تشجيع الأنشطة الطلابية:** مثل إصدار النشرات المطبوعة وإعداد مجلات الحائط، وتنظيم المهرجانات الشعرية والأدبية والثقافية، وإقامة المعسكرات البيئية والكشفية. وتفعيل نظام الريادة الطلابية، بحيث يكون كل عضو هيئة تدريس مسئول فرقة دراسية، أو مجموعة من الطلاب تحددها إدارة الكلية، يكون منهم أسرة، وتعقد لهم دورات في مختلف الأنشطة .
- تعديل اللائحة الطلابية: أو العودة إلى لائحة عام ١٩٧٦ واستقلال التنظيم الطلابي الشرعي الذي يهتم بتنشئة الطلاب تنشئة شاملة ومتكاملة، ورفع الحظر عن النشاط السياسي الرسمي والشرعي للطلاب، ومشاركتهم في مناقشة مختلف قضايا المجتمع، من خلال تنظيماتهم الطلابية الرسمية داخل الجامعة.

دور الجامعة في مواجهة التغير القيمي

وفي سياق مواجهة أزمة القيم، حددت بعض الدراسات عدة إجراءات يمكن أن تقوم بها الجامعة ، من أبرزها ما يلي (مدكور، ٢٠١٦، ٢٥٤):

١. المحافظة على تقاليد المجتمع ، وقيمه وتراثه، والتمسك بالهوية العربية والإسلامية في وجه حملات التغريب والغزو الثقافي والفكري.
٢. إبراز أهمية الوحدة الوطنية لمصر مجتمعاً ودولة، وذلك من خلال محتوى المقررات والمناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية المختلفة، وتأكيد وسائل الإعلام على وحدة عنصري الأمة من خلال ما تقدمه من برامج ومواد إعلامية.
٣. كشف مصدر القيم والعادات الاجتماعية السلبية، والتوعية بمخاطرها من خلال الاهتمام بالجوانب الدينية والروحية في حياة المواطنين، وبيان أهمية القيم النابعة من الدين القويم والالتزام بها.

٤. العمل على تواصل الأجيال المتعاقبة وتبادل الخبرات بينها.
٥. دعم عناصر تماسك المجتمع المصري وعرضها على المثقفين والمتعلمين وتقويتها.
٦. الإطلاع على الثقافات العالمية وأخذ المناسب والمفيد للحفاظ على الهوية الثقافية.
٧. نبذ فكرة صراع الحضارات ورفض الآخر، والإيمان بالحوار والتفاعل.

المحور الرابع: التصور الاستراتيجي المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن القومي المصري

من منطلق أن الهدف الرئيس للدراسة هو التوصل إلى إستراتجية مقترحة من منظور مستقبلي لتفعيل دور الجامعات في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري، وفي ضوء تحليل الأدبيات التي تناولت مفهوم الأمن القومي والتحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، يمكن تناول الإستراتيجية المقترحة على النحو التالي:

أ_ مرتكزات التصور الاستراتيجي المقترح:

ترتكز الإستراتجية المقترحة على:

١- أن الجامعات هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن القومي والحفاظ على الهوية الثقافية.

٢- أن تحقيق الأمن القومي يعتمد على إعداد الإنسان المصري المفكر والمبدع وإكسابه المهارات والقدرات التي تمكنه من مواجهة مختلف التحديات.

٣- أن تحقيق الأمن القومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي، وتحقيق التنمية الشاملة.

٤- أن الشراكة بين الجامعة والمجتمع والتنسيق والتفاعل المتبادل بينهما أمراً حتمياً لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن القومي. أن تحقيق الأمن القومي لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل بناء القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية، والتي تعد من مقوماته الأساسية.

٥- أن تحقيق الأمن القومي يعتمد على إحداث التكامل والتفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات التربوية والمؤسسات السياسية والأمنية

ضمانات تطبيق التصور الاستراتيجي المقترح:

١-توافر الإرادة السياسية والأكاديمية لتبني مبادئ الحفاظ على مقومات الأمن القومي .

٢-الإصرار على تحسين الأداء الأكاديمي للجامعات ، وربطها بمحيطها الاستراتيجي، وتحقيق التفاعل الكامل بينها وبين المجتمع.

٣-إيمان المجتمع المصري بأن نجاح سيناريوهات الانطلاق نحو المستقبل يعتمد على المعرفة وسرعة الاستجابة للمتغيرات النوعية ، ونجاح المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الهوية المصرية.

ب-تحليل منظومة التعليم الجامعي لتحديد جوانب القوة والضعف والتهديدات والفرص:

تم استخدام أسلوب سوات (SWOT) في تحليل منظومة التعليم الجامعي لتحديد جوانب القوة والضعف وأهم التهديدات والفرص المتاحة للاستفادة منها في تعزيز الأمن القومي المصري، ويتم توضيح ذلك فيما يلي:

- **جوانب القوة:**

١- زيادة الطلب على التعليم الجامعي.

٢- استعادة مصر جانباً كبيراً من مكانتها على الساحتين السياسية والاقتصادية على المستويين عربياً ودولياً.

٣- تنوع في كم وكيف البرامج الدراسية والتخصصات الأكاديمية في التعليم الجامعي ، والتي تهدف لتلبية احتياجات سوق العمل .

٤- ربط الخرائط البحثية في الجامعات المصرية بالخطة الإستراتيجية ، لتحقيق التنمية المستدامة (مصر ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠).

٥- اهتمام الجامعة عبر مختلف قنواتها العلمية والبحثية والخدمية بنشر ثقافة الحفاظ على الأمن القومي.

٦- توجد بالجامعات عدة مراكز لتعليم الكبار ، تهدف للقضاء على مشكلة الأمية ، ونشر ثقافة التعلم المستمر.

٧- تهتم معظم الجامعات المصرية في الوقت الحالي بتحقيق الجودة وتعديل ترتيبها في التصنيف العالمي.

٨- يوجد ميثاق أخلاقي في الجامعات المصرية يرتكز على منظومة قيمية تفعل قيم الحرية الأكاديمية وتداول المعرفة والعمل الجماعي .

٩- توجد في الجامعات المصرية أكثر من آلية للتواصل مع المجتمع المدني والمحلي، والمستفيدين في سوق العمل .

- **جوانب الضعف:**

توجد مجموعة من المعوقات التي تواجه الجامعات وتمثل تحدياً جوهرياً لا يمكنها من القيام بوظائفها تجاه الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري مثل:

١-الافتقار إلى مقرر عام لطلاب الجامعات المصرية بمختلف تخصصاتهم – يتناول مفاهيم وقضايا الأمن القومي، وإبراز التحديات التي تهدده، وسبل وأساليب المواجهة والعلاج.

٢-تغييب البعد القومي في رسالة الجامعة ، على الرغم من وجوده في كافة القوانين والتشريعات التي تطبق في البيئة الجامعية.

٣-قلة عدد الأبحاث الموجهة لخدمة قضايا الأمن القومي ، والتي من المفترض أن ترتكز على قيم الأصالة والابتكار، والعمل الجماعي.

٤-ضعف ميزانية تمويل البحوث العلمية الموجهة لحل مشكلات التنمية .
٥-غياب الاستقلال المالي والإداري للجامعات المصرية.
٦-انفصال القبول بالجامعات عن احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
٧-تخلف البرامج الأكاديمية عن مجاراة الثورة المعلوماتية في مبادئها ومناهجها ومتطلبات تحقيقها.
٨-ضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والقطاع الخاص .
٩-عجز الجامعات عن إكساب الطلاب أساليب استشراف المستقبل والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجه الأمن القومي المصري.
١٠- ابتعاد الجامعات عن بناء منظومة قيمية تعزز قيم الانتماء والمسئولية الاجتماعية .

- **الفـرص المتاحة:**

١-تنامي وعي المجتمع وقياداته ومؤسساته بخطورة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن القومي المصري.

٢-تزايد القناعات بأهمية دور التعليم الجامعي في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره ومصالحه.

٣-يعتبر التعليم الجامعي الخيار الاستراتيجي الوحيد لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية.

٤-يمكن للتعليم الجامعي إحداث قفزات نوعية في مسيرة التنمية المستدامة للمجتمع.

٥-المخزون الحضاري والثقافي لمصر: والذي مكنها عبر تاريخها الطويل من تجاوز كافة العقبات والمخاطر التي مرت بها، وفي نفس الوقت يخلق لديها الرغبة في الصمود والإصرار على مواجهة أي ضغوط أو تحديات تواجهها حاضراً ومستقبلاً، للمحافظة على بقائها واستمرارها وسيادتها ومصالحها العليا.

٦-إنشاء لجنة عليا للأمن القومي تكون تابعة لرئاسة الجمهورية، تختص بوضع ومتابعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والأنشطة التي تتبناها كافة المؤسسات التربوية لتحقيق الأمن القومي المصري.

٧- إصدار القوانين والتشريعات لتحقيق التعاون والتكامل المنشود بين المؤسسات التربوية (الأسرة / المدارس والجامعات / وسائل الإعلام / مؤسسات المجتمع المدني) والمؤسسات السياسية والأمنية في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن القومي

٨-تغيير الثقافة التنظيمية السائدة في الوزارات والمؤسسات المختلفة بالدولة، وتوفير المناخ التنظيمي الملائم الذي يشجع القادة والمسئولين على المبادأة والجرأة في اتخاذ القرارات السيادية لحماية الأمن القومي المصري.

- **التهديدات:**

١- التحديات الإقليمية التي تهدد الأمن القومي المصري مثل (الوجود الإسرائيلي على الحدود – تحدي المياه في دول حوض النيل- تراجع الدور الريادي عربياً وإقليمياً – الإرهاب والجماعات الدينية المتشددة – التحدي القطري الإيراني التركي)

٢- التحديات العالمية التي تهدد الأمن القومي المصري مثل (مشروع الشرق الأوسط الكبير – ثورة المعلومات والاتصالات – عالم ما بعد العولمة).

٣- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل : زيادة معدلات الفقر والتهميش، وزيادة معدلات التضخم.

٤- تدهور وضع الجامعات المصرية في التقارير العالمية، كتقرير التنميةالبشريةوالتنافسية العالمية.

٥- شيوع بعض القيم المجتمعية المناوئة للتنمية، كضعف قيمة الوقت، وضعف قيم الولاء والانتماء ، وضعف المبادرات الفردية والجماعية.

٦- التنازع والتصارع الدولي من أجل الهيمنة المعلوماتية والمعرفية والعلمية.

٧- حدوث موجة من الاختراقات الفكرية والثقافية للمجتمع.

٨- تزايد مساحة الحرمان من المشاركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى تقليص انتماء وولاء الأفراد للوطن .

٩- التمييز الاجتماعي سواء في النواحي الدينية أو الاقتصادية يعمق الخلافات بين فئات المجتمع ويهدد أمن واستقرار الوطن.

ج- متطلبات تحقيق التصور الاستراتيجي المقترح:

١- وضع الرؤية والرسالة للجامعات المصرية

في ضوء تحليل الأدبيات التي تناولت التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الأمن القومي المصري، والرصد الدقيق للدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري ، يمكن اقتراح رؤية إستراتيجية يمكن أن تتبناها الجامعات بهدف الحفاظ على مقومات الأمن القومي :

- الرؤية:

تسعي الجامعات المصرية إلى بناء أجيال ، وإعداد قوى بشرية قادرة على قيادة التغيير والحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

- الرسالة:

تساهم الجامعات المصرية في تشكيل المنظومة القيمية للمجتمع ، وذلك للحفاظ على تماسكه واستقراره، وحمايته من كافة المهددات والتحديات التي تهدد حاضره ومستقبله .

٢- وضع الأهداف الإستراتيجية للجامعات والسعي لتحقيقها:

للإستراتيجية المقترحة ثلاثة أهداف رئيسة، ويتفرع من كل هدف رئيس عدة أهداف فرعية يمكن تناولها على النحو التالي:

أ- الهدف الاستراتيجي الأول: رفع كفاءة الأداء الأكاديمي لتمكين الجامعات من الحفاظ على منظومة الأمن القومي .

١-١ التحسين المستمر للبرامج الأكاديمية داخل الجامعات.

الممارسات والأنشطة:

- استحداث برامج دراسية تهتم بتوعية الطلاب بالتحديات التي تواجه الأمن القومي داخلياً وخارجياً.
- استخدام طرق تدريس غير تقليدية تحفز على الإبداع والتفكير خارج الصندوق ، وإكساب الطلاب طرق استشراف المستقبل ، والتفاعل مع المستجدات.
- اختيار محتوى تعليمي ينمي الاتجاهات الايجابية نحو مفهوم الأمن القومي ومتطلبات تحقيقه.
- تطبيق آليات وصيغ جديدة للتقويم تظهر المهارات وتربط الطلاب بسوق العمل، وتعتمد على المشروعات ، والتدريب الميداني.
- وضع خطة لتحويل المقررات الدراسية إلكترونياً لربط الطلاب بأحدث الإصدارات العلمية.
- ربط البرامج والمقررات الدراسية بالتغييرات المختلفة التي تطرأ على الأسواق المحلية والعالمية من جهة، ومتطلبات اقتصاد المعرفة من جهة أخرى.

١-٢ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ، وتعديل بعض الممارسات الإدارية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

الممارسات والأنشطة:

- نشر ثقافة الجودة .
- ابتكار حزم تدريبية متميزة لإثراء الجوانب التدريسية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- التأكيد على تبني أعضاء هيئة التدريس لثقافة الحوار والديمقراطية في تفاعلهم المباشر مع الطلاب في القاعات الدراسية.
- تبني استراتيجيات جديدة في التدريس تنمي الابتكار وتصقل المهارات البحثية (التعلم الذاتي- التعلم النشط)، بحيث يقوم عضو هيئة التدريس بدور الميسر ، وليس المحاضر.

ب-الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء القدرات التنافسية للمجتمع في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية.

٢-١ الشراكة بين الجامعة والمجتمع .

الممارسات والأنشطة:

- التوعية بالمفهوم الوظيفي للأمن القومي (تحقيق الأمن القومي مرادفاً للتنمية) .
- إتباع آلية المشروعات التعاقدية بين الجامعات وقطاع الإنتاج.
- إنشاء مراكز بحوث داخل الجامعات ، تعمل على حل المشكلات الملحة في مجال الزراعة والدواء، والخدمات البيطرية.
- عقد برتوكولات تعاون مع مؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات، وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً.
- ربط الخرائط البحثية للجامعات بمشكلات المجتمع.
- إنشاء المدن العلمية ، ووضع الخطط والبرامج الإستراتيجية لاستثمار المعرفة وتحويلها إلى مصادر قوة اقتصادية.
- توثيق العلاقة بين التعليم والبحث العلمي، وسوق العمل.
- تحويل الجامعات إلى مؤسسات منتجة وربطها بالتطورات الاقتصادية الحديثة واحتياجات سوق العمل.
- تطبيق معايير الجودة العالمية لتحسين مواصفات المخرجات التعليمية ، وإكساب الخريجين المهارات العلمية، والتكنولوجية التي تمكنهم من المنافسة في أسواق العمل العالمية والمحلية.

٢-٢ دعم الأنشطة العلمية وتطويرها .

الممارسات والأنشطة:

- التشجيع على التميز والابتعاد عن النمطية.
- دعم أخلاقيات البحث العلمي.
- تسويق نتائج البحث العلمي ، وتنمية الموارد الذاتية للجامعات.
- تبني الجامعات لبحوث تطبيقية وبيع حق الانتفاع ، والاستفادة منه في دعم موارد الجامعات.
- إمكانية قبول دعم الخريجين ومنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء مراكز بحثية في التخصصات البينة الدقيقة والمستحدثة.
- تفعيل الاتفاقيات البحثية التي تعقدها الجامعات مع جهات دولية ، واقتراح آليات لتنفيذها.
- تشجيع الطلاب للحصول على دعم من صناديق المشروعات الدولية.
- توظيف البحث العلمي لرفع كفاءة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية في الدولة، وتحسين مواصفات منتجاتها باستمرار في ضوء معايير الجودة العالمية.

ج- الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء القاعدة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

٣-١ تكوين رأس المال الفكري.

الممارسات والأنشطة:

- توعية الطلاب بالمشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن الداخلي للمجتمع المصري، مثل التخلف، والإرهاب، والبطالة، والأمية.
- إكساب الطلاب مهارات التواصل والحوار والانفتاح على الثقافات العالمية، والاستفادة من ايجابياتها في دعم وتطوير الهوية الثقافية.
- زيادة وعي الطلاب بحسن استغلال الموارد والثروات الطبيعية، ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة.
- تدريب الطلاب من خلال الأنشطة الصفية والتدريبات الميدانية على قيم كاحترام الوقت والجد والمثابرة والإتقان.
- دعم الإبداع وتحويل المعرفة إلى قيمة ، ثم إلى ميزة تنافسية تستخدمها الدولة لحماية أمنها ومصالحها.

٣-٢ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاتساق الثقافي .

الممارسات والأنشطة:

- بناء قيم المجتمع وتحصين الطلاب من مظاهر الإخلال .
- ترسيخ مبادئ الحس الأمني ، وتعزيز قيم الانتماء والولاء وحب الوطن.
- توعية الطلاب بالتحديات الثقافية والدينية التي تفرزها ظاهرة الإرهاب ، وكذلك محاولات فرض ملامح غير مصرية متأسلمة على الثقافة المصرية.
- الحفاظ على الهوية المصرية من مخاطر الغزو الثقافي والتغريب، عن طريق التركيز على اللغة العربية، وتفنيد الظواهر الغير مقبولة اجتماعياً.
- غرس قيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والبعد عن التمييز داخل الأطر الأكاديمية.
- بناء الاتجاهات والمعايير داخل المناهج الدراسية والتي تعمل على تشكيل سلوكيات الطلاب بما يتلاءم مع متطلبات الأمن القومي المصري.
- إمداد الطلاب بمقومات الأمن القومي ، كالأمن السياسي، والثقافي، والفكري.
- نشر ثقافة الانفتاح والتعايش مع الآخر والحفاظ على الهوية المصرية.
- الحفاظ على المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية، وذلك عن طريق الحفاظ على القيم الجماعية للشعب المصري.

٣-٣ تشجيع المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية.

الممارسات والأنشطة:

- التوسع في برامج التثقيف السياسي لإعداد القيادات الشبابية بما يسهم في تنمية خبراتهم في الجوانب المتعلقة بالدستور والقوانين والتشريعات.
- إكساب الطلاب ثقافة المشاركة السياسية في الانتخابات والأحزاب السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني.
- زيادة الارتباط بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والنخب السياسية والمسئولين التنفيذيين ؛ لضمان التفاهم حول النظام السياسي، وأهدافه، وخططه، لتحقيق الأمن الداخلي.
- إكساب الطلاب مهارات التفاوض والإقناع، وحل الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية لمواجهة تحديات الأمن القومي.
- تحقيق البعد المعنوي والأيديولوجي للأمن القومي ، وتأمين حرية الفكر والمعتقد والمحافظة على الحريات.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١-أبو السعود، رضا سميح (٢٠١٠). المشاركة السياسية لطلاب جامعة الأزهر: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد ٤١، ٢٩٤- ٣٨٧.

٢-أبو خريس، عبد الرحمن(٢٠١١). تدويل السيادة الوطنية والأمن القومي. مجلة التنوير (تصدر عن مركز التنوير المعرفي – السودان)، (١١) ٨٥-١٠٢

٣-أبوصالح، محمد حسين (٢٠١٤). التخطيط الاستراتيجي القومي. ط٩ ،الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية المحدودة.

٤-الإتربي، هويدا محمود(٢٠١١). دور الجامعة التربوي في تحقيق الأمن الفكري لطلابها: تصور مقترح. مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية- مصر.، (١٨)٧٠ ، ١٥٧-٢٢٤

٥-أحمد، عاطف عبدالله (٢٠٠٩). السبل الكفيلة لإنجاح نمط التعلم والتدريب الالكتروني. مجلة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد ١٨١.

٦-ارناؤوط، أحمد إبراهيم ؛ وضحاوي، بيومي محمد؛ وأحمد، كمال عبد الوهاب(يناير ٢٠١١). تفعيل دور التعليم العالي في تحقيق الأمن القومي في مصر. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية،جامعة قناة السويس(١٩) ١٦٧-١٩٠

٧-الأغبري، علي عبدالحق (١٩٩٩). سياسات البحث العلمي. الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى، اليمن: مطابع جامعة عدن.

٨-إمام ، الصادق آدم (٢٠١٢). الأمن الإنساني ودوره في تحقيق إستراتيجية الأمن القومي. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الرباط الوطني.

٩-البدري، هاشم محمد (٢٠١٤). إستراتيجية علاقة التعليم بالأمن في الوطن العربي. الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، ١- ٤٨.

١٠- برقعان، أحمد محمد وسعيد، عبد الحكيم رضوان (٢٠٠٨). دور الإدارة الجامعية في تحقيق وظائف الجامعة: دراسة ميدانية على جامعتي قناة السويس وحضرموت، مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن، (٢٦)، ٥٨- ٩٠.

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤م: المضي في التقدم – بناء المنعة لدرء المخاطر، متاحة على الانترنت على الرابط : http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/ hdr14.pdf ، تاريخ الدخول ٢٠/٧/ ٢٠١٨م.

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٢٠١١) ، تقرير التنمية البشرية٢٠١١م :الاستدامة والإنصاف – مستقبل أفضل للجميع، متاح على الانترنت على الرابط

http://www.arabstates. undp.org/content/dam/undp/library/ corporate/HDR/2011%20Global%20HDR/ Arabic/HDR_2011_AR_ Complete.pdf، تاريخ الدخول ٢٠/٧/ ٢٠١٨م.

١٣- بريجينسكي، ربيغنيو(٢٠٠٤). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم. ترجمة : عمر الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي .

١٤- البزاز، عبدالرحمن (١٩٩٦). الدولة الموحدة والدولة الاتحادية. القاهرة: دار القلم.

١٥- البشري، محمد الأمين(٢٠٠٠). الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض : مركز الدراسات والبحوث: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٦- البنك الدولي، الإنفاق على البحث والتطوير، متاح على الانترنت على الرابط http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS، تم الوصول بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٨م .

١٧- بوبوش، محمد (٢٠١٠). الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة. مجلة دراسات شرق أوسطية – الأردن، ١٤(٥٣) ١٣-٥٣.

١٨- الثبيتي ، مليجان بن معيض (٢٠٠٠). الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلة. المجلة التربوية، ١٤(٥٤) .

١٩- الثبيتي، مليحان (١٩٩٦). التدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة: دراسة تحليلية نقدية. الرياض: رسالة التربية وعلم النفس (٧) ١- ٤٢.

٢٠- الجحني، على بن فايز (٢٠٠٢). نحو رؤية تصورية بنائية لإدخال مادة الأمن العربي في الجامعة العربية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٨(٣٦).

٢١- الجرابعة، رجائي سلامة (٢٠١٢). الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٢٢- جردات، محمود (٢٠٠٢). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية. مجلة العلوم التربوية، كلية التربية جامعة قطر، العدد الثاني، يونيو.

٢٣- جزان، نزار مؤيد(٢٠١٤). محاضرات في الأمن القومي العربي، متاح في : www.ina.edu.sy/tbl_images/FileLectures16-7-2014-747.pdf، تم الوصول بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢م.

٢٤- جلال الدين، أحمد على (٢٠١٤) . المعلومات وتأثيرها على الأمن القومي . مجلة العدل (وزارة العدل– السودان)، ١٦(٤١) ١٨٧-٢١٧.

٢٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (فبراير٢٠١٥). النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة– الربع الرابع (أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٤م)، جمهورية مصر العربية، متاحة في الانترنت على الرابط

http://www.capmas.gov.eg/Pages/ Publications.aspx?page_id=5106 ، تم الوصول بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠.

٢٦- حاج، ميلود عامر (٢٠١٦). الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.

٢٧- حامد، محمد محمد (٢٠١٥). ملامح الدور المصري في سوريا: الأسباب والمعوقات وسيناريوهات المستقبل. آفاق سياسية ،المركز العربي للبحوث والدراسات، (١٥) ٧٣-٧٨.

٢٨- خليل، محمود محمد (٢٠٠٠). الأمن في الإسلام. القاهرة: دار النهضة.

٢٩- خميس، بلال عبد الفتاح صبحي(٢٠٠٥). تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد . رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، الأردن.

٣٠- الخميسي، السيد سلامة (٢٠٠٠). الجامعة والسياسة في مصر: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات. الإسكندرية: دار الوفاء للنشر.

٣١- الرشدان، عبدالفتاح (٢٠٠٠). الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات. مجلة شئون عربية، الرياض: دار جلال.

٣٢- زعزوع، أمينة (٢٠١٣). المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية. مجلة القراءة والمعرفة (الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة– مصر)، (١٤٠) ١٥٧-١٨٦.

٣٣- زهران، جمال على (١٩٩٩). مفهوم الأمن القومي في عصر المعلومات. مجلة فكر وإبداع ، القاهرة، (٤) ٤١-٦١.

٣٤- سالم، حنان (٢٠٠٣). الصحافة المصرية وقضايا الفساد. القاهرة: دار مصر المحروسة.

٣٥- سكران، محمد محمد(٢٠١٣). التعليم وبناء مصر المستقبل. مجلة رابطة التربية الحديثة (٦)١٩، ١١- ٢١.

٣٦- الشحنة، عبد المنعم الدسوقي حسن (٢٠١٢). معايير ضمان جودة التعليم الثانوي العام واعتماد مؤسساته في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، (٢٢) ١٢٧-١٦٦.

٣٧- الشيمي، محمد عبد العظيم إبراهيم(٢٠١٢). مستقبل العلاقات الإقليمية ومتغيرات الأمن القومي بعد ثورة ٢٥ يناير. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، (٤) ٣٥٩ -٣٨٧.

٣٨- عبد الستار، صلاح الدين (٢٠١٧). التعليم الهندسي ومتطلبات سوق العمل: برامج هندسة القوى الكهربائية كحالة دراسة . مجلة الجنان، لبنان، ع٩، ٢٠٩- ٢٥٨.

٣٩- عبدالناصر، وليد محمود (٢٠٠٨). المجتمع المصري ومنظومة القيم رؤية تحليلة نقدية ذات بعد تاريخي ومنظور مستقبلي. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.

٤٠- العراقي، وائل مصطفى(٢٠١٣). الإستراتيجية المستقبلية لمواجهة ظاهرة الإرهاب لدعم متطلبات الأمن القومي. مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بور سعيد)، (١)، ٥٠٤-٥٢٩.

٤١- عفيفي، يسري عفيفي(٢٠١٣). رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر في ظل تغيرات وتحولات العصر. دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي- جامعة عين شمس، (٢٤) ٦٨١- ٦٩٤.

٤٢- عمار، إيمان حمدي (٢٠٠٩). دور كلية التربية النوعية جامعة المنوفية في خدمة المجتمع المحلي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي،(٢٠)، ٤٠- ١١١.

٤٣- فاخوري، جلال (٢٠٠٣). مستقل السلام العربي . جمعية المطابع التعاونية ، عمان.

٤٤- فخرالدين، مديحة (٢٠٠٢). دور جامعة حلوان في التخطيط لبناء برامج محو الأمية الوظيفية للإناث بمنطقة حلوان. رسالة ماجستير، غير منشورة.

٤٥- فرج، سعاد عطا(٢٠٠٨). البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية. مجلة الشرق الأوسط ، مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، (٢٢) ٨٤-١٥٩.

٤٦- القاسمي، زينب بنت علي (٢٠٠٢). سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي. الندوة الوطنية حول تطوير التعليم الثانوي للصفين ١١، ١٢، وزارة التربية والتعليم، مسقط ، سلطنة عمان ، ٩٣- ١٠٨.

٤٧- القش، أكرم (٢٠٠٣). تكامل أبعاد الأمن القومي العربي، في مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر – ايلول ٢٠٠١م. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٤٨- كاطو، عبد المنعم(٢٠١٤). مصر وقواها الناعمة في مواجهة تحديات صلبة. مجلة الدفاع، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،العدد (٣٤).

٤٩- كرم، جهاد مصطفى (٢٠١٦). تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية في ضوء تناول الصحافة الإلكترونية لتحديات الأمن القومي بجامعة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية. المجلة التربوية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث، غزة- فلسطين، ٢(٦)، ١٥١- ١٦٦.

٥٠- الكيالي، عبدالوهاب (١٩٩٧). الموسوعة السياسية. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٥١- محمد، جواهر(٢٠٠٣). القاموس التربوي. الكويت: مجلس النشر العلمي.

٥٢- المختار ، سهام علي (٢٠١٥). دور الجامعة في خدمة المجتمع بليبيا: جامعة طرابلس نموذجاً. مجلة البحث العلمي في التربية، (١٦) ٢١- ٤٦.

٥٣- مدكور، صفاء طلعت (٢٠١٦). علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: الجامعة نموذجاً. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا ، (٦١)، ٢٤١- ٢٧٢.

٥٤- مرسي، محمد منير(٢٠٠٢). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب.

٥٥- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (٢٠١٣). الجوار الحدودي والأمن القومي المصري، متاحة على الانترنت على الرابط:

http://ncmes.org/ar/events/168 ، تم الوصول بتاريخ ١٨\ ٧\ ٢٠١٨.

٥٦- المرهون، عبد الجليل زيد(٢٠٠٥). أمن الخليج بعد حرب العراق. سلسلة دراسات إستراتيجية(١)، الرياض : مركز الدراسات الإستراتيجية.

٥٧- منصور، محمد ذيب(٢٠١١). مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة. رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا – جامعة بيرزيت، فلسطين.

٥٨- نور، نضال عبد العزيز محمد (٢٠١٣). أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي. مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية- السودان، ٧ (١٣) ٤٧-٨٤.

٥٩- هلال، على الدين(٢٠٠٠). النظم السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦٠- الهيئة القومية لتعليم الكبار(٢٠١٥). توزيع أعداد السكان والأميين ونسبتهم إلى الفئة العمرية (١٠ فأكثر) حتى ٢٠١٥/٧/١م، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، متاحة على الانترنت على الرابط:

http://www.eaea.gov.eg/statisticsdetal.php?id=176، تم الوصول بتاريخ ٢٠/٧/ ٢٠١٨م

٦١- وزارة المالية (٢٠١٤/٢٠١٥). البيان التمهيدي لمشروع الموازنة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥: المصروفات العامة. جمهورية مصر العربية، متاحة على الانترنت على الرابط: http://www.budget.gov.eg/ Budget20142015/Budget/2ca0bea2-0bc8-453f-adb7-cb1de74ce781، تم الوصول بتاريخ ١٦/٧/ ٢٠١٨م

٦٢- وزارة المالية (أكتوبر ٢٠١٤م) ، التقرير المالي الشهري(جمهورية مصر العربية) ،مج ٩ ، ع ١٢، متاحة على الانترنت على الرابط: http://www.mof.gov.eg/MOFGallery Source/Arabic/Reportes/2014/10/allparts.pdf، تم الوصول بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٦

٦٣- وزارة المالية (سبتمبر٢٠١٥). التقرير المالي الشهري(جمهورية مصر العربية). (١٠)١١، متاح على الانترنت على الرابط: http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/ Arabic/Reportes/2015/9/allparts.pdf، تم الوصول بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٦م

٦٤- الياسين، عبد الرحمن أبكر (٢٠٠١). العولمة والأمن. الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.

٦٥- ئاكرة يي، نجدت صبري(٢٠١١). الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.

٦٦- يسين، السيد (٢٠١٣). ليس هناك مجتمع في غياب القيم. التجديد العربي .

المراجع الأجنبية:

67- Audu, C., Luke, A. (2014). A Nexus between Higher Education. Journal of Research and Methods in Education 5(4),35.

68- David, D. (1999). "University-industry entrepreneurship: The organization and management of American University technology transfer units. Higher Education", (29)4, 1999, 371-375.

69- Diss, Witchger Hansen, Anne Marie(2010). Preview community partners' perspectives of community-university partnerships that support service-learning, Duquesne University, Croquets, UMI (ph. D Dissertations) , 2010.

70- Elechi, Cather Nkiruka (2014) . Managing Education for national Security: a case for Utilitarian Education . *Creative Minds and Productivity*, (1) 1, 1-9 , Retrieved May 9 ,2018 from : http://www.globalacademicgroup.com/journals/world%20educators%20forum/Managing%20Education.pdf

71- Fan, Wei (2009). Research on Technology Development of human Resource Management Information System. Management Science and Engineering, issn 1913-0341. (l3)35-36.

72- Global Terrorist Index Report (2015). *Measuring and understanding the impact terrorism , Institute for Economics & Peace* . Retrieved July 17 , 2018 from : http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/ 11/Global-Terrorism-Index-2015.pdf,

73- Joshus, Segun, Jide Ibiean (2014). Education And Nigeria's National Security. Retrieved July 17 , 2018 from : http://www.researchgate.net/ publication/ 314915436.

74- Kirshner , Jonathan (2006) . *Globalization and National Security* , New York : Rout ledge-Taylor & Francis Group, Retrieved July 22 , 2018 from https://books.google.com.sa/books?id= tKmqJcRuwjMC&pg=PT1 &hl=ar&source=gbs_selected_pages&cad=2#v= onepage&q&f=false

75- Krause, Keith and William ,Michael (1997.). Critical Security Studies : Concepts and Cases. (Mineapolis: University of Minnesota Press).

76- Lee, D.C. (1971). The Encyclopedia of Education.Vol. 1.No. 4. New York: The Macmillan company and Free Press.

77- Orikpe, Ephraim Azubike(2013) . Education and National Security: Challenges and the Way Forward . *Journal of Educational and Social Research*, 3(10) 53-59, Retrieved July 16 , 2018 from :

http://www.mcser.org/journal/index.php/jesr/article/viewFile/2342/ 2317.

78- Skaggs, David (2018). Higher Education as a Matter of National Security: Can a Democracy plan A head?. Available at: https: accu.org. acced 3-8- 2018.

79- Transparency International (2014) . *corruption Perceptions Index , compare countries.* Retrieved July 18 , 2018 from: http://www.transparency.org/cpi2014.

80- World Economic Forum (2008) . *THE Global Competitiveness Repot 2008-2009* . Geneva, Switzerland, Retrieved July 22 , 2018 from: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2008-09.pdf

81- World Economic Forum (2011) . *THE Global Competitiveness Repot 2011-2012*. Geneva, Switzerland, Retrieved July 22 , 2018 from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

82- World Economic Forum (2014) . *THE Global Competitiveness Repot 2014-2015*. Geneva, Switzerland, Retrieved July 22, 2018 from: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitiveness Report_2014-15.pdf.

83- Yonggen, X. (2011). Rethinking Education National Security and Social Stability in China. A paper prepared for the Asia-Pacific Center for Security studies conference, 17-19 April, Retrieved July 22, 2018 from: https://apcss.org/publication/occosiona/y.20papers/